تاريخ الإرسال (2020-10-21)، تاريخ قبول النشر (2021-1-5)

عبد الله حسن مهيدات

اسم الباحث الأول:1*

أ. د. محمد عبد الرحمن طوالبة

اسم الباحث الثاني:2

أصول الدين - الشريعة - اليرموك - الأردن

¹ اسم الجامعة والبلد (للأول)

أصول الدين - الشريعة - اليرموك - الأردن

² اسم الجامعة والبلد (للتاني)

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

Mhedatfabdallah@gmail.com

النسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة والوضوء في سنن أبي داود (دراسة تطبيقية)

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.1/2022/29>

الملخص:

يقوم النسق البنائي للأبواب على نظام يجعل تسلسل الأبواب تسلسلاً منطقيًا، فيصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التام لجميع أبواب قضاء الحاجة والوضوء في سنن أبي داود، ثم المنهج التحليلي والاستنباطي لتحليل العلاقة بين أبواب قضاء الحاجة والوضوء، وقد ظهر جليًا عناية أبي داود بالنسق البنائي في كتابه السنن من خلال توظيف صورته الثلاثة العام والناظم والمطرّد، مما أسهم في فهم دلالات الأبواب، ومعرفة دورها الوظيفي، كما أسهم في الكشف عن مذهب المصنف في بعض المسائل الفقهية، ومواضع الاتفاق والاختلاف من مذاهب العلماء، وبيان مذهبه في مختلف الحديث كل ذلك وفق منهجية دقيقة تعكس الفهم العميق، والتصور الدقيق لعلم الحديث وفقهه، ومذاهب أربابه، وكيفية نظم أبوابه.

كلمات مفتاحية: أبو داود، النسق البنائي، أبواب الطهارة، أبواب الوضوء.

The structural pattern of defecating and Wudu' in Sunan Abu Dawood

Abstract:

The structural pattern of the chapters is based on a system that makes the sequence of the chapters a logical sequence, so the composition becomes the state of the case of a tight construction that fits the parts, and this study relied on the complete inductive approach of all the chapters of defecating and Wudu' in Sunan Abu Dawood, then the analytical and deductive approach to analyze the relationship between the chapters of defecating and Wudu'. Abu Dawood's attention to the structural pattern was evident in his book Al-Sunan through the use of his three forms: the general, the regulator, and the steady, he contributed to understanding the semantics of the chapters, and knowing their functional role, and he also contributed to uncovering the doctrine of the compiler of some jurisprudential issues, and the points of agreement and disagreement from the doctrines of scholars, and the statement of his doctrine. In the various hadiths, all of this is according to an accurate methodology that reflects the deep understanding and accurate perception of hadith science and jurisprudence, the doctrines of its lords, and how to organize its chapters.

Key words: Abu Dawood, structural pattern, Purity, Wudu. '

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل الخلق والمرسلين محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد عني علماء الحديث بجمع السنة النبوية وتدوينها باعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وقد تطورت مناهج التدوين من الصحف والأجزاء إلى الجوامع والموطآت والمسانيد - بحسب المقصد والحاجة - إلى أن استوى علم التصنيف على سوقه في القرن الثالث الهجري، الذي يعد العصر الذهبي في التصنيف.

ومن العلماء الذين نبغوا في علم الحديث وفقهه وتصنيفه وعلا شأنهم في ذلك العصر المحدث الفقيه الإمام أبو داود السجستاني؛ فقد جمع في كتابه السنن سنة خير الأنام، وأقام فيه معالم للسنن والأحكام، فحوى في كتابه علوم الأثر، ونتائج الاستدلال والنظر، وذلك وفق نظام ارتضاه، فقال: "وقد ألفته - أي: كتاب السنن - نساغاً على ما وقع عندي"⁽¹⁾. وفي هذه البحث يحاول الباحثان الكشف عن بعض معالم نسق ترتيب الأبواب من خلال دراسة تراجم أبواب قضاء الحاجة والوضوء.

أهمية الدراسة:

أولاً: تبين أن علماء الحديث قد ألفوا تاليفهم وفق منهجية واضحة المعالم والمباني، لتحقيق مقاصد أرادوا من خلالها خدمة السنة وسد حاجات الأمة.

ثانياً: تثبت أن علماء الحديث الذين ألفوا تاليفهم على الأبواب الفقهية كانوا من الفقهاء الذين علموا دقائق الأحكام، ووسائل الاستنباط، وتوجيه الآثار، ومسالك فقهاء الأمصار.

ثالثاً: تكشف مدى اطراد النسق البنائي لتراجم أبواب سنن أبي داود.

رابعاً: تفيد في تقريب صورة النسق البنائي لكتب الحديث عامة، وكتب السنن خاصة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما النسق الذي بنى عليه الإمام أبو داود أبواب قضاء الحاجة والوضوء؟ ويتفرع عنه الأسئلة الجزئية الآتية.

1- ما مفهوم النسق البنائي؟ 2- ما علاقة النسق البنائي بالمناسبة؟ 3- ما صور النسق البنائي؟ 4- ما النسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة في سنن أبي داود؟ 5- ما النسق البنائي لأبواب الوضوء في سنن أبي داود.

أهداف الدراسة: 1 - بيان مفهوم النسق البنائي. 2- معرفة الفرق بين النسق والمناسبة. 3- معرفة صور النسق البنائي. 4- إبراز معالم النسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة. 5- إبراز معالم النسق البنائي لأبواب الوضوء.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وسؤال المختصين في علم الحديث لم نجد دراسة حديثة درست موضوع النسق البنائي لكتاب سنن أبي داود السجستاني، ولكن هناك دراسات تتعلق بصحيح البخاري، تخدم دراسة النسق البنائي بشكل عام، وهذه الدراسات هي: أولاً: البناء النسقي في مصنفات السنة صحيح البخاري نموذجاً للدكتور محمد بنكيران. وهي دراسة بحثية مقدمة في ندوة الاستمداد من الوحي

(1) أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، (ص27).

(الرابطة المحمدية) المنعقدة في الرباط عام 2008. وهو أول من وجه أنظار الباحثين المعاصرين لدراسة البناء النسقي في كتب السنة، وقد بنى دراسته على أن كتب السنة لها بناء نسقي لارتباطها بالقرآن الكريم الذي يمتاز بوحدة النسق، فهي متناسقة بتناسق الأصل، وقد عمد إلى تطبيق الرؤية النسقية على كتاب الزكاة من كتاب صحيح البخاري من خلال ذكر المناسبة لبعض أبواب كتاب الزكاة، ولم يشر إلى أمثلة تطبيقية على النسق، كما أنه لم يتعرض للتعريف المنطقي للبناء النسقي.

ثانياً: وحدة النسق في الجامع الصحيح للإمام البخاري (دراسة تأصيلية تطبيقية - كتاب النكاح أنموذجاً) للدكتور عامر العازيزة. قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث كلية الشريعة الجامعة الاردنية 2018م. وقد تقاطع مع دراستي في إفراده فصلاً للنسق البنائي الثابت الذي عرفه تعريفاً إجرائياً يخدم الدراسة، ووجه الاستفادة من هذه الدراسة ذكر أمثلة تطبيقية على النسق البنائي، ويستدرك عليه أنه لم يتعرض إلا لصورة واحدة من صور النسق البنائي للأبواب، وهي اتصال الأبواب بعضها ببعض من خلال المناسبات الظاهرة فيما بينها.

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج الاستقرائي التام لجميع أبواب قضاء الحاجة والوضوء في سنن أبي داود، ثم المنهج التحليلي والاستنباطي لتحليل العلاقة بين أبواب قضاء الحاجة والوضوء، واستنباط النسق البنائي للأبواب.

خطة البحث: اشتمل البحث على مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. وهي كما يلي:

المقدمة: وقد تضمنت أهمية الدراسة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، الدراسات السابقة.

المبحث الأول: معرفة مفهوم النسق البنائي، وعلاقته بالمناسبة، وصوره. وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف النسق البنائي لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: علاقة النسق البنائي بالمناسبة.

المطلب الثالث: صور النسق البنائي.

المبحث الثاني: صور النسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة، وفوائده. وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: النسق العام لأبواب قضاء الحاجة وفوائده.

المطلب الثاني: النسق الناظم لأبواب قضاء الحاجة، وفوائده.

المطلب الثالث: النسق المطرد لأبواب قضاء الحاجة، وفوائده.

المبحث الثالث: صور النسق البنائي لأبواب الوضوء، وفوائده. وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: النسق العام لأبواب الوضوء، وفوائده.

المطلب الثاني: النسق الناظم لأبواب الوضوء، وفوائده.

المطلب الثالث: النسق المطرد لأبواب الوضوء، وفوائده.

الخاتمة: فيها أبرز النتائج وأهم التوصيات.

المبحث الأول: معرفة مفهوم النسق البنائي، وصوره، وعلاقته بالمناسبة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان مفهوم النسق البنائي.

النسق البنائي باعتباره مصطلحاً مركباً يستلزم تعريف جزئيه.

التعريف اللغوي للنسق:

- النسق في اللغة: هو اسم مشتق من نَسَقَ، قال الفارابي: "النَّسَقُ: الاسم من نَسَقَ يَنْسُقُ" (1).
- وبالتسكين مصدر، قال الجوهري: "والنَّسَقُ بالتسكين: مصدر نَسَقْتُ الكلامَ، إذا عطفَ بعضُه على بعض" (2).
- وللنسق في اللغة عدة معانٍ متقاربة لا يكاد ينفك بعضها من بعض منها:
- 1 - التنظيم والانتظام: قال الفراهيدي: "النَّسَقُ من كل شيء: ما كان على نظام واحد عام في الأشياء" (3).
 - وقال الجوهري: "وخرزُ نَسَقٍ: منظمٌ وقال: التنسيق: التنظيم" (4).
 - 2 - العطف: قال الجوهري: "والنَّسَقُ بالتسكين: مصدر نَسَقْتُ الكلامَ، إذا عطفَ بعضُه على بعض" (5).
 - 3 - التتابع: قال ابن فارس: "النُّونُ وَاللَّيْنُ وَالْقَافُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يُدْلُ عَلَى تَتَابُعٍ فِي الشَّيْءِ" (6). قال الأزدي: "والنَّسَقُ: نَسَقُ الشَّيْءِ بعضه في إثر بعض قامَ القَوْمُ نَسَقًا، وغرسَت النخلَ نَسَقًا، وكل شيء اتَّبَعَ بعضُه بَعْضًا فَهُوَ نَسَقٌ لَهُ" (7).
 - 4 - الضم والاتصال: قال ابن القطاع: "نَسَقْتُ الشيء بغيره نَسَقًا ضَمَمْتُه إليه" (8). وقال القاضي عياض: "قوله على نسق أي على توال واتصال" (9).

النسق اصطلاحًا:

النسق مفهوم لغوي يفيد مجموعة من المعاني المتقاربة المتعلقة، يصلح استخدامها في فنون شتى، لذا نجد له تعريفات اصطلاحية في حقول معرفية مختلفة كل تعريف يتناسب مع الحقل المعرفي الذي وظف فيه.

النسق في المفهوم الفلسفي:

تناول الباحثان التعريف الفلسفي للنسق لاعتبارين: أولاً: لأنه الحقل الأكثر استخداماً للنسق، ثانياً: لأن التعريفات الفلسفية تكون عادة تعريفات منطقية.

فعرفه لالاند: "جملة عناصر مادية أو غير مادية تتعلق بالتبادل بعضها ببعض بحيث تشكل كلا عضويًا" (10).

وعرفه ادith كريزويل: "نظام ينطوي على استقلال ذاتي يشكل كلاً موحداً وتقترن كليته بآنية علاقاته التي لا قيمة للأجزاء خارجها" (1). وعرفه نكزي: "إجراء الكلام على سياق واحد ونظام واحد" (2).

(1) الفارابي، معجم ديوان الأدب (ج1/ص225).

(2) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصاح العربية (ج1/ص1558).

(3) الفراهيدي، العين (ج1/ص81).

(4) الصحاح تاج اللغة وصاح العربية (ج4/ص1558).

(5) المرجع السابق (ج4/ص1558).

(6) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج56، ص420).

(7) الأزدي، جمهرة اللغة (ج2/ص853).

(8) ابن القطاع، الأفعال (ج3/ص228).

(9) القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ج2 / ص26).

(10) لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية (ص1417).

وتتوافق التعريفات الفلسفية مع المعاني اللغوية للنسق من حيث أنه نظام، وأنه أداة ربط للبناء المادي والمعنوي.

تعريف الشق الثاني من المصطلح وهو البنائي.

البنائي منسوب إلى بناء وهو مصدر من بَنَى نَقِيضَ هَدَمَ، قال ابن سيده: "البُنْيُ نَقِيضُ الْهَدْمِ، بَنَاهُ بَنِيًّا وَبَنَاءً وَبُنْيَانًا وَبُنْيَةً وَبُنْيَانَةً وَابْتَنَاهُ وَبَنَاهُ الْبِنَاءَ الْمَبْنِيَّ وَالْجَمْعُ أَبْنِيَّةٌ وَأَبْنِيَّاتٌ جَمْعُ الْجَمْعِ"⁽³⁾ وللبناء معنيان لغويان:

الأول: الثبوت وال لزوم على حال واحدة. قال ابن سيده: "إنما سموه بناءً لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب"⁽⁴⁾.

الثاني: ضم الشيء بعضه إلى بعض. قال ابن فارس في مادة بني: "(بَنَى) الْبَاءُ وَالنُّونُ وَالْيَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ بِنَاءُ الشَّيْءِ بِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ"⁽⁵⁾. وعرفه أبو البقاء تعريفاً لغوياً فقال: "الْبِنَاءُ لُغَةٌ: وَضَعَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ عَلَى صِفَةِ يُرَادُ بِهَا الثَّبُوتُ"⁽⁶⁾.

وبعد أن اتضح معنى طرفي المصطلح، نصوغ تعريفاً منطقياً للنسق البنائي للعلوم النظرية فنقول: النسق البنائي: هو النظام الذي يضم أجزاء المكون بعضها إلى بعض على جهة الثبوت بروابط منتظمة مطردة، تسهم في فهم دلالات النصوص، ومعرفة دورها الوظيفي.

المطلب الثاني: علاقة النسق البنائي بالمناسبة أو التناسب.

قال ابن فارس في مادة (نَسَبَ): "النون والسين والباء كلمة واحدة قياسها اتصال شيء بشيء"⁽⁷⁾.

وقال الزبيدي: "من المجاز: (المناسبة: المشاكلة)، يقال: بين الشيئين مناسبة وتناسب، أي: مشاكلة وتشاكل"⁽⁸⁾.

التناسب في الاصطلاح:

عرف البقاعي مناسبات القرآن قال: "علم مناسبات القرآن علم تعرف منه علل ترتيب أجزائه"⁽⁹⁾. وقال مُسلم في تعريف المناسبة: "هي الرابطة بين شيئين بأي وجه من الوجوه"⁽¹⁰⁾.

ويتضح مما سبق أن التناسب هو علاقة أو رابط بين شيئين أو مكونين، وعلى هذا يكون ثمة شبه بينه وبين النسق من حيث كل منهما يشكل وحدة ربط واتصال بين مكونات البناء، لكن الفرق بينهما أن المناسبة تكون أداة ربط بين شيئين أو مكونين، بينما النسق يكون أداة ربط بين متعدد، ومثاله ما أورده العيني في باب سترة الإمام قال: "وجه المناسبة بين هذه الأبواب والأبواب التي قبلها من حيث إن الأبواب السابقة في أحكام المساجد بوجوهها، وهذه الأبواب في بيان أحكام المصلين في غيرها، وهي خمسة

(1) كرزويل، عصر النبوية (ص415).

(2) نكري، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (ج1/ص241).

(3) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (ج10/ص498).

(4) المصدر السابق (ج1/ص925).

(5) معجم مقاييس اللغة (ج1/ص302).

(6) أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ج1/ص241).

(7) معجم مقاييس اللغة (ج5/ص423).

(8) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج4/ص265).

(9) البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (ج1/ص6).

(10) مُسلم، مباحث في التفسير الموضوعي (ص58).

أبواب متناسقة⁽¹⁾. فعندما كان الحديث عن علاقة بين مكونين استعمل لفظ المناسبة وعندما انتقل الحديث عن علاقة بين متعدد استعمل لفظ التناسق، وهذا هو الشائع في استعمال النسق، وقد ورد إطلاق لفظ النسق على عنصرين متتابعين، قال ابن حجر: "وفي السند تابعيان في نسق وصحابيان في نسق"⁽²⁾.

المطلب الثالث: صور النسق البنائي.

بعد استعراض دلالات النسق اللغوية والاصطلاحية واستخداماتها عند علماء الشأن في المطلب السابق، تتجلى عدة صور للنسق يتم من خلالها محاكاة الأبواب لمعرفة النسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة، والوضوء، وبيان دوره الوظيفي. وتختصر حالات النسق في عدة صور هي:

الصورة الأولى: اتصال مجموعة قضايا أو موضوعات بعضها ببعض، بحيث يتصل السابق منها باللاحق، فتغدوا كسلسلة مترابطة، وهذه الصورة تشارك المناسبة من حيث إن كل قضية تتناسب مع التي قبلها والتي بعدها، فهي من هذا الوجه مجموعة مناسبات، وتسمى نسقاً لأن مجموع القضايا قد انتظمت، وترتبت، واتصلت كالسلسلة. وسأطلق على هذه الصورة اسم "النسق العام"، لأنها أظهر الصور؛ فلا تحتاج لكثير نظر لمعرفة وجودها واستظهارها بشكل عام، إن وجدت في البناء المعرفي، وإن كان يعسر معرفة علة بعض أفرادها، وأيضاً لشيوعها في مدونات السنة النبوية التي صنفت على الموضوعات، والأبواب.

وظيفة النسق العام:

يجعل النسق العام تسلسل قضايا الموضوع تسلسلاً منطقيًا، حيث ينقل القارئ من قضية إلى أخرى كأنما يصعد سلمًا منتظم الأدرج، مما يجعل البناء المعرفي منسجمًا منسجم القضايا متصلًا من أوله إلى منتهاه، مما يشوق القارئ، ويسهل عليه ربط قضايا الموضوع بعضها ببعض، وفهم دلالاتها، وبنائاتها أو اختلاله يحدث التوثر في ربط القضايا، مما يؤدي إلى تشتت الموضوع وعسر فهمه. ووظيفة النسق العام متداخلة مع وظيفة المناسبة. قال الزركشي: "فائدة المناسبة جعل أجزاء الكلام بعضها آخذ بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء"⁽³⁾.

الصورة الثانية من صور النسق وهي أخص من الأولى وداخلية فيها وهي: أن تكون مجموعة القضايا المتسلسلة يجمع بينها رابط ما يعمل على ترتيبها، فتتظم كما ينظم العقد، وقد يكون الرابط زمنيًا، أو منطقيًا، أو شرعيًا، أو غير ذلك، وهو غير الموضوع الرئيس الذي يعرف بالوحدة الموضوعية. وقد يكون في النسق العام عدة أنساق ناظمة، وسوف أطلق على هذه الصورة اسم النسق الناظم، لأن من خلاله تنظم مجموع القضايا، ويساعد على انتظام النسق العام، ومن خلاله يتم ترتيب القضايا من حيث التقديم والتأخير.

من وظائف النسق الناظم: تسلسل النسق العام، وبيان ما حقه التقديم مما حقه التأخير مما يعين على فهم الأحكام، ودلالات الأبواب، ومعرفة اتجاه المصنف في حكمه على بعض القضايا.

الصورة الثالثة من صور النسق: اطراد قضية أو مجموعة قضايا على نمط ما أينما وجدت في البناء المعرفي، ولا تتخلف صورتها إلا في القليل النادر، وسأطلق على هذه الصورة اسم النسق المطرد لتمامه أينما وجد في البناء المعرفي.

(1) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج4/ص 276).

(2) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج10/ص 390).

(3) الزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج1/ص 35).

ومن وظائف النسق المطرد: أنه يتناول القضية أو مجموع القضايا المطردة في البناء المعرفي بكيفية محددة، مما يعين الباحث على تفسيرها، وبيان ما أشكل منها كما يعينه على معرفة رأي المصنف في المسألة.

الصورة الرابعة من صور النسق: النسق الكلي الذي يتصف بالكلية والشمول، ويجمع أنساقاً فرعية لموضوعات عدة، ويرد أولها على آخرها مشكلاً وحدة نسقية واحدة، فهو نسق يجمع كل ما في الكتاب من أنساق ضمن عملية ما يشكل منها نسقاً واحداً، وهذه الصورة غير داخله في مجال بحثنا.

المبحث الثاني: صور النسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة وفوائده وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: النسق العام لأبواب قضاء الحاجة وفوائده.

سوف يحاول الباحثان في هذا المطلب الكشف عن النسق العام لأبواب قضاء الحاجة من خلال معرفة مناسبات الأبواب، فإن وجدت المناسبات بين الأبواب وجد النسق العام.

الباب الأول: التخلي عند قضاء الحاجة.

جعل الإمام أبو داود الباب الأول من أبواب كتاب الطهارة باب التخلي عند قضاء الحاجة، حيث بدأ الحديث عن أول ما يفعله المرء لقضاء حاجته وهو اختيار المكان المناسب، فبين وصف المكان الذي عليه أن يتخيره، وهو المكان البعيد أو المستتر، والتخلي هو "الدخول في الخلوة والتباعد عن الناس"⁽¹⁾. فإن كان في الفضاء فعليه أن يبتعد عن أعين الناس، وإن كان في البنيان فيختلي بما يستره.

الباب الثاني: الرجل يتبوء لبوئه.

والنَّبْوُ: "هو أن يتخذ ويطلب لبوئه مكاناً ليناً سهلاً كي لا يرجع البول إليه، ولا يتطاير رشاشه عليه"⁽²⁾. ومناسبته للباب السابق فيه تمام البيان لوصف المكان الذي يقضي فيه حاجته، أي على المرء أن يتخلى في مكان لين سهل وما في معناه، ليأمن رشاش البول ورجوعه عليه قال السبكي: "ينبغي لمن أراد قضاء الحاجة أن يعمد إلى مكان لين"⁽³⁾.

الباب الثالث: ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء.

أي إذا أراد دخول مكان الخلوة عند قضاء الحاجة. ومناسبة الباب للذي قبله فبعد أن يتخير المرء مكان قضاء حاجته عليه أن يعرف ما يقوله قبيل دخول الأماكن المعدة لذلك، أما في غيرها فيقوله في حال الشروع كتشمير الثياب، قال السبكي: "وهذا في الأمكنة المعدة لذلك أما في غيرها فيقوله عند تشمير الثياب"⁽⁴⁾.

الباب الرابع: كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة.

القبلة ما يستقبل ويتوجه إليها والمراد بها هنا جهة الكعبة المشرفة، قال العظيم آبادي: "سميت القبلة قبلة لأن المصلي يقابلها وتقابله"⁽¹⁾. ومناسبة جعل باب التعوذ قبل الاستقبال لأن الدخول يكون في البنيان، وهو سابق للاستقبال، وغالب قضاء الحاجة يكون في البنيان.

(1) السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (ج1/ص164).

(2) المصدر السابق (ج1/ص170).

(3) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود (ج1/ص28).

(4) المصدر السابق (ج1/ص30).

الباب الخامس: الرخصة في ذلك.

أي الرخصة في جواز استقبال القبلة واستدبارها، ومناسبته للبَاب أنه رخصة فيه، فإن كان الترخيص مطلقاً في الصحراء والبنيان

وفي الاستقبال والاستدبار يكون من باب ذكر الحكم الناسخ بعد المنسوخ، وإن كان الترخيص في البنيان دون الصحراء، أو جواز الاستدبار دون الاستقبال، فيكون من باب ذكر الخاص بعد العام، وذهب الإمام النووي إلى أن مراد أبي داود اقتصار اللفظ على بعض معناه أي الترخيص في البنيان لا في الصحراء، فقال: "وليس معناه الرخصة في الاستقبال والاستدبار مطلقاً بل مراده الرخصة في ذلك في البنيان، وتقديره باب: بيان ما رخص فيه"⁽²⁾.

الباب السادس: كيف التكشف عند الحاجة؟

ذكر هنا باب التكشف وهو التجرد من الثياب لبيان أنه آخر فعل ينبغي أن يقوم به المرء قبل الشروع بقضاء حاجته، وأن تموضع الرجل وأخذته الوجهة التي سوف يقضي عليها حاجته سابقة للتكشف، وفي هذا حسن ترتيب وأدب جم، وحث على ستر العورة وعدم التساهل، وألا يكون إلا عند الحاجة، وبالمقدار اللازم لقضائها.

الباب السابع: باب كراهية الكلام عند الحاجة⁽³⁾.

بعد أن يتكشف المرء ويشعر بقضاء حاجته من المناسب أن يبين ما يلزم قضاء الحاجة من أحكام، ومن هذه الأحكام كراهية الكلام.

الباب الثامن: أيرد السلام وهو يبول؟

هذا الباب من قبيل ذكر الخاص بعد العام، فهل يبقى الخاص على خصوصه فبعد ذكر كراهية الكلام وهو لفظ عام كان من المناسب أن يذكر بعده حكم رد السلام هل يدخل في عموم الكراهية، لأن رد السلام واجب في أصله⁽⁴⁾، فهل يبقى واجباً في حق صاحب قضاء الحاجة، ويستثنى من عموم الكلام، أو يدخل في الخطاب وينتقل إلى الكراهية؟ والصيغة الاستفهامية للترجمة ترجح المناسبة، وذهب السهانفوري إلى أن مناسبة ذكر السلام لبيان التغليظ في كراهية ذكر الله تعالى في هذه الحالة حيث قال: "إذا كان الكلام عند كشف العورة مكروهاً فكيف بذكر الله تعالى فإنه أشد كراهية"⁽⁵⁾.

الباب التاسع: في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر.

(1) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج1/ص14).

(2) النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني (ص 123).

(3) في نسخة عند الخلاء، وهي النسخة التي شرح عليها النووي السنن. النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني (ص 131).

(4) قال الإمام النووي: "إبداء السلام سنة مؤكدة. وأما جواب السلام فهو فرض بالإجماع" النووي، المجموع شرح المذهب (ج4/ص594).

(5) السهانفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (ج1/ص221).

هذا الباب من قبيل مختلف الحديث مع البابين السابقين فحديث الباب ما رواه أبو داود بسنده عن عائشة-رضي الله عنها- قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَذْكُرُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ"⁽¹⁾. قال النووي: "تعني: محدثاً، وجنباً، وطاهرًا، وهذا في الذكر بغير القرآن"⁽²⁾. وحديث الباب السابق عن المهاجر بن قنفذ-رضي الله عنه-: "أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ - ﷺ - وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ حَتَّى تَوَضَّأَ، ثُمَّ اعْتَذَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: "إِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ" أَوْ قَالَ: "عَلَى طَهَارَةٍ"⁽³⁾. ويردُّ على هذا الباب مسألتان:

المسألة الأولى: حكم ذكر الله-تعالى- على غير طهارة في غير قضاء الحاجة قال النووي: "قوله - ﷺ -: "كرهت أن أذكر الله على غير طهر"، هذه الكراهة بمعنى ترك الأولى..... وقد اتفق العلماء على جواز ذكر الله تعالى بالتسبيح والتكبير والتلهيل ونحوها، سوى القرآن للمحدث والجنب، وأنه لا يكره كراهة تنزيه، ولكنه خلاف الأولى، فيحمل هذا الحديث عليها"⁽⁴⁾. وعلى هذا يحمل قول ابن حبان في صحيحه حيث قال: قوله صلى الله عليه وسلم: "إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر". أراد به صلى الله عليه وسلم الفضل، لأن الذكر على الطهارة أفضل، لا أنه كان يكرهه لنفي جوازه⁽⁵⁾. وما ذكره ابن حبان كان لرفع الخلاف بين حديث الباب وحديث⁽⁶⁾، علي-رضي الله عنه- في الجنابة.

المسألة الثانية: ذكر الله -تعالى- عند قضاء الحاجة.

قال النووي: "قولها: "يذكر الله على كل أحيانه": تعني: محدثاً، وجنباً، وطاهرًا، وهذا في الذكر بغير القرآن، والمراد ما سوى حالة القعود لقضاء الحاجة، وحالة الجماع ونحوهما"⁽⁷⁾. وقال: "الذي ذكرناه من كراهة الذكر في حال البول والجماع هو كراهة تنزيه لا تحريم فلا إثم على فاعله وكذلك يكره الكلام على قضاء الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام"⁽⁸⁾. قال السهارنفوري: "إذا كان الكلام عند كشف العورة مكروهاً فكيف بذكر الله تعالى فإنه أشد كراهة"⁽⁹⁾. قال ابن رسلان: "هذا الحديث مخصوصاً بما سوى هذه الأحوال"⁽¹⁰⁾. أي قراءة القرآن للجنب والحائض، والذكر في حال قضاء الحاجة.

(1) [أبو داود: السنن، الطهارة/ في الرجل يذكر الله على غير طهر، ص26 رقم الحديث 19].

(2) النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص139).

(3) [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب أيرد السلام وهو يبول، ص26 رقم الحديث 17].

(4) النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص136).

(5) [ابن حبان: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان/ ذكر خبر قد يوهم غير طلبه العلم من مظانه أنه مضاد للخبرين الأولين اللذين

ذكرناهما، ج3/ص82: رقم الحديث 803].

(6) "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يحجبه من قراءة القرآن شيء إلا أن يكون جنباً" وقال: "ذكر خبر قد يوهم من لم يحكم صناعة

العلم أنه مضاد لخبر علي بن أبي طالب الذي ذكرناه ثم ذكر حديث الباب.

(7) النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص139).

(8) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج4/ص65).

(9) السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (ج1/ص221).

(10) ابن رسلان، شرح سنن أبي داود (ج1/ص358).

الباب العاشر: الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء.

بعد أن بين حكم التكلم بذكر الله تعالى وقت قضاء الحاجة من المناسب أن يبين حكم ما كتب عليه ذكر الله ويدخل به الخلاء، وأخره عن الباب السابق لأن التلفظ بذكر الله مما يكثر وقوعه، والكراهة فيه صريحة صحيحة، ليس كما هو الحال في حديث الخاتم حيث حكم أبو داود عليه في كتابه بالنكارة⁽¹⁾.

الباب الحادي عشر: الاستبراء من البول.

قد بوب أبو داود بلفظ الاستبراء مع أن هذا اللفظ لم يرد في أحاديث الباب والذي ورد في الحديث⁽²⁾ لفظ (يَسْتَنْزَهُ، وَيَسْتَنْزِرُ) وفي هذا إشارة أن أبا داود يحمل الألفاظ الثلاثة على معنى واحد وهو التوقي والتحرز، قال النووي: "أما قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يستتر من بوله فروي ثلاث روايات يستتر بتأئين مثنتين ويستتره بالزاي والهاء ويستبرئ بالباء الموحدة والهمزة... وكلها صحيحة ومعناها لا يتجنبه ويتحرز منه والله أعلم"⁽³⁾. قال العظيم آبادي: "الاستبراء" هو أن يستفرغ بقية البول وينقي موضعه ومجره حتى يبرئهما منه، ويقال استبرأت من البول أي تنزهت منه"⁽⁴⁾. وقد خص أبو داود ذكر البول دون الغائط لكثرة حصوله مع المرء، ولأنه لا يأمن رشاشه، ولا ينقطع البول مرة واحدة كالغائط، فهو بحاجة لمزيد عناية ومعالجة حتى يتم الاستبراء، ليحافظ على طهارة البدن، والثوب.

الباب الثاني عشر: البول قائماً.**الباب الثالث عشر: في الرجل يبول بالليل في الإناء ثم يضعه عنده.****الباب الرابع عشر: المواضع التي نهى النبي - ﷺ - عن البول فيها.****الباب الخامس عشر: في البول في المستحم⁽⁵⁾.****الباب السادس عشر: باب النهي عن البول في الجحر.**

بعد أن بين أبو داود نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه أراد أن يستكمل الحديث عن أحكام البول فبين جواز البول قائماً وأنه لا يمنع من تحقق الاستبراء من البول، كما أن نجاسته لا تمنع من أن يبول المرء في الإناء ليلاً ويضعه عنده للصباح، وبعد بيان جواز البول في الإناء ليلاً وهو بمثابة موضع للبول كان من المناسب أن يذكر المواضع التي ورد النهي عن البول فيها، وصدر الباب بحديث التخلي في طريق الناس⁽⁶⁾. وفي هذا دلالة أن أبو داود يحمل النهي على البول والغائط، قال أبو زرعة: "لا فرق في

(1) قال أبو داود: هذا حديث منكر، وإنما يعرف عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن أنس: أن النبي - ﷺ - اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه. [أبو داود: السنن، كتاب الطهارة/ باب الخاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء، ص26: رقم الحديث 19].

(2) عن ابن عباس، قال: قال: مَرَّ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: "إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا هَذَا فَكَانَ لَا يَسْتَنْزَهُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا هَذَا فَكَانَ يَمْشِي بِالْتَّمِيمَةِ". ثُمَّ دَعَا بَعْضِيَّ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بَاسْنَيْنِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِداً، وَعَلَى هَذَا وَاحِداً، وَقَالَ: "لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ". قَالَ هَذَا: "يَسْتَنْزِرُ"، مَكَانَ "يَسْتَنْزَهُ". [أبو داود، السنن، الطهارة، باب الاستبراء من البول، (ص27) رقم الحديث 20].

(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج3/201).

(4) العظيم آبادي، غاية المقصود في شرح سنن أبي داود (ج1/ص137).

(5) في نسخ أخرى لم يجعل باب البول في المستحم باباً مستقلاً، وحديث باب البول في المستحم هو المطابق لعنوان المواضع.

(6) روى أبو داود بسنده عن أبي هريرة: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: "انْقُوا اللَّاعِنِينَ" قَالُوا: وَمَا اللَّاعِنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الَّذِي يَتَخَلَّى فِي

طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظَلَمَهُمْ". [أبو داود، السنن، الطهارة، باب المواضع التي نهى النبي - ﷺ - عن البول فيها، (ص28) رقم الحديث 25].

ذلك بين البول والغائط فإن التخلي: التفرد لقضاء الحاجة سواء أكانت غائطاً أم بولاً، والمعنى يساعده، فإن التجسس والاستقذار موجود فيهما⁽¹⁾، وقدم الباب الذي فيه انتقاء اللاعنين لما له من أثر كبير على إلحاق الأذى بالناس، وجلب اللعنة على من يتخلى، فالتخلي في طريق الناس وظلمهم أعظم فحشاً من غيره من الأماكن المنهي عنها، لأن أثره متعدٍ لغير صاحب قضاء الحاجة لذا قدمها في الترتيب، ثم باب النهي عن البول في المستحم لأن الاستحمام أمر يتكرر فعله، كما أن البول في المستحم أمر مستقذر، وأثره لا يتعدى للغير عادةً، ثم ختمها بباب النهي عن البول في الجحر لأن أثره أقل من سابقه. وعلة النهي فيه كما ورد عن قتادة: "أنها مسكن الجن"⁽²⁾. قال السهارنفوري: "الجن ها هنا ليس أحد الثقلين فقط، بل المراد ما يكون مستوراً عن أعين الناس من حشرات الأرض والهوام وغيره"⁽³⁾.

الباب السابع عشر: ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء.

بعد قضاء الإنسان حاجته وتطبيب بدنه من النجاسة كان من المناسب أن يذكر ما على الإنسان أن يقوله إذا خرج من الخلاء. ومن الملاحظ أنه لم يفرد باباً في الاستنجاء من الغائط قبل باب الخروج من الخلاء، وذلك إما أنه اكتفى بذكر وجوب الاستبراء من البول الذي هو أخفى في أثره، وأقل في فحشه من الغائط، فكان من باب أولى وجوب الاستنجاء من الغائط عند الانتهاء من قضاء الحاجة، وإما أنه استغنى لذكره في ثانياً أحاديث الأبواب السابقة حيث ورد مفصلاً في جملة من الأحاديث، فقد روى بسنده عن سلمان، قال: "قيل له: لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة؟! قال: أجل، لقد نهانا -صلى الله عليه وسلم- أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، وأن لا نستنجي باليمين، وأن لا يستنجي أخذنا بأقل من ثلاثة أحجار، أو نستنجي برجيع أو عظم"⁽⁴⁾.

وبهذا الباب يكون أبو داود قد بين بياناً وافياً لمن أراد قضاء حاجته ما عليه فعله من أول شروعه بقضاء حاجته إلى أن ينتهي، ويخرج من الخلاء، رغم أنه لم يفرد باب للاستنجاء، ثم شرع بعده بذكر مجموعة من الأبواب، تتعلق بالأبواب السابقة، ولم يدرجها في ثانياً الأبواب التي تتعلق بها، ويستحسن في الظاهر أن تكون قبل باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء، وسوف يجتهد الباحثان لاستظهار علة هذا الترتيب.

الباب الثامن عشر: كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء.

أفرد أبو داود كراهية مس الذكر بترجمة مستقلة متأخرة لأن دلالة الحكم عند أبي داود أعم من دلالة الترجمة، فكراهية مس الذكر باليمين هو أدب تجاوز مفهوم الترجمة وليس مقتصرًا على حال الاستنجاء والاستبراء، وقيد الاستبراء في الترجمة هو قيد أغلبي ويدل على ذلك من خلال ترتيب أحاديث الباب فحديث الباب، عن أبي قتادة، قال: قال رسول الله - ﷺ -: "إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه، وإذا أتى الخلاء فلا يتمسح بيمينه، وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً"⁽⁵⁾. قال النووي: "في حديث أبي قتادة كراهية مس الذكر باليمين من غير حاجة، ولا فرق بين حال الاستنجاء وغيره، وإنما ذكرت حالة الاستنجاء في الحديث تنبيهاً على ما سواها؛ لأنه إذا كان المس باليمين مكروهاً في حال الاستنجاء -مع أنه مظنة الحاجة إليها- فغيره من الأحوال التي لا حاجة فيها

(1) التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود (ج1/ص335).

(2) [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب النهي عن البول في الجحر، ص28: رقم الحديث 29].

(3) السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (ج1/ص264).

(4) [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، ص25: رقم الحديث 7].

(5) [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب كراهية مس الذكر باليمين، ص28: رقم الحديث 31].

إلى المس أولى⁽¹⁾. قال أبو زرعة: "إنما خصت حالة البول بالذكر لأن الغالب أنه لا يحصل مس الذكر إلا في تلك الحالة فتخصيصها بالذكر إنما هو لأجل غلبة حضورها في الذهن وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له"⁽²⁾. وأكد أبو داود هذا المفهوم بحديث عائشة، قالت: "كانت يدُ رسول الله - ﷺ - اليمنى لظهوره وطعامه، وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى"⁽³⁾. وما اسم موصول يفيد العموم وبهذا يكره استعمال اليمين لكل ما كان من أذى.

الباب التاسع عشر: باب الاستتار في الخلاء.

هذا الباب مكمل لباب التخلي عند قضاء الحاجة وسبب تأخيره عن بابه وجعله في باب مستقل أن باب التخلي هو أول أبواب كتاب الطهارة وحديث باب الاستتار⁽⁴⁾ قد اشتمل على عدة قضايا ذات موضوعات متنوعة، لا يتعلق منها بموضوع الاستتار إلا جملة واحدة وافقت الترجمة، فلو ذكرها في باب التخلي لحصل استطرادات كثيرة لذهن القارئ في بداية الكتاب، وهذا ليس بالأمر الحسن، وليس من منهج أبي داود تقطيع الحديث، فكان من المناسب ذكره في باب مستقل متأخر والله أعلم. وحديث الباب فيه فوائد لا يستغنى عن ذكرها منها: بيان علة الأمر بالاستتار وهي: إن الشيطان يلعب بمقاعد ابن آدم، قال الخطابي: "معناه أن الشياطين تحضر تلك الأمكنة وترصدها بالأذى والفساد.... فأمر عليه السلام بالتستر ما أمكن وأن لا يكون قعود الإنسان في براح من الأرض تقع عليه أبصار الناظرين فيتعرض لانتهاك الستر أو تهب عليه الريح فيصيبه نشر البول عليه والخلاء فيلوث بدنه وثيابه وكل ذلك من لعب الشيطان به"⁽⁵⁾. ومنها إرشاد المرء إلى جمع الكتيب في الأرض المستوية وأن يستدبر الساتر في حال قضاء حاجته.

الباب العشرون: ما ينهى عنه أن يستنجي به.

في هذا الباب والأبواب الثلاثة التي تليه مسائل تفصل أحكام ما يستنجى به، فبدأ بباب ما ينهى عنه أن يستنجى به وختمها بالمقدم في الاستنجاء وهو باب في الاستنجاء بالماء، ليستبعد المرء ما لا يصلح للاستنجاء به، سيرا على قاعدة التولية قبل التحلية، فيتخلّى المرء عما لا يصلح، ويتحلّى بما يصلح، قال النووي: "في أحاديث الباب⁽⁶⁾ النهي عن الاستنجاء بالعظم والروث والفحم، ويلحق بالعظم ما في معناه، وهو المطعوم والمحترم، وبالروث سائر النجاسات، وبالفحم كل ما لا يزيل النجاسة إزالة الحجر"⁽⁷⁾.

(1) النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص173).

(2) أبو زرعة، التوسط الم محمود شرح سنن أبي داود (ج1/ص388).

(3) [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء، ص28: رقم الحديث 33].

(4) عن أبي هريرة، عن النبي - ﷺ - قال: "مَنْ اكْتَحَلَ فُلْيُوتَرٌ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَ حَرْجٌ....، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتِزِرْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيبًا مِنْ زَمَلٍ فَلْيَسْتَدْبِرْهُ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَ حَرْجٌ" [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب الاستتار في الخلاء، ص28: رقم الحديث 35].

(5) الخطابي، معالم السنن (ج1/ص25).

(6) عن ابن مسعود، قال: "قَدِمَ وَفَدَ الْجَنِّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّهُ أَمَّتَكَ أَنْ يَسْتَنْجُوا بِعَظْمٍ أَوْ رَوْثَةٍ أَوْ حُمَمَةٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا. قَالَ فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - عَنْ ذَلِكَ". [أبو داود: السنن، الطهارة/ ما ينهى عنه أن يستنجى به، ص: 29 رقم الحديث 39].

(7) النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص192).

الباب الواحد والعشرون: الاستنجاء بالأحجار.

إفراد الاستنجاء بباب بهذا الترتيب له دلالات منها: تأكيد بقاء جواز الاستنجاء بالأحجار, قال أبو زرعة: "فيه جواز الاستنجاء بالحجر"⁽¹⁾. الثانية: التأكيد على أهمية ثلاثة أحجار في الاستنجاء. الثالثة: التدرج في بيان صور الاستنجاء الثلاثة وتتمثل الأولى في هذا الباب: الاستنجاء بالأحجار في حال انعدام الماء.

الباب الثاني والعشرون: باب الاستبراء.

قال السبكي: "يعني الاستنجاء بالماء هو مطلوب عقب قضاء الحاجة أم لا فلا يقال إن هذه الترجمة مكررة مع باب الاستبراء من البول المتقدم، ذاك في التحذير من التهاون بالاستبراء"⁽²⁾. وترجم ابن ماجه للحديث: باب من بال ولم يمس ماء⁽³⁾. ومناسبة ذكره بعد باب الاستنجاء بالأحجار لبيان جواز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء، وهذه الصورة الثانية من صور الاستنجاء، إذ إن كل ما ورد من أحاديث في الاستنجاء بالحجارة في الأبواب المتقدمة لم يكن فيها ما يشير إلى أن الاستنجاء صار إليه مع وجود الماء.

الباب الثالث والعشرون: في الاستنجاء بالماء.

قال السبكي: "لما فرغ من بيان الاستنجاء بالأحجار ونحوها شرع في بيان الاستنجاء بالماء، وقدم الاستنجاء بالأحجار مع كونه رخصة اهتماماً به وليقوي أمره في القبول فلا يترك"⁽⁴⁾. ويرى الباحثان أن هناك مناسبات أخرى من تقديم الاستنجاء بالحجارة، وهي أنها ألصق بأبواب قضاء الحاجة السابقة، إذ كل ما ورد فيها من أحاديث كان الاستنجاء فيها بالحجارة ليحمل كل ما ورد فيها من أحاديث على الجواز مع وجود الماء، وكما أن في تأخير تدرجاً في صور الاستنجاء؛ فذكر الاستنجاء بالحجارة، ثم جواز الاستنجاء بالحجارة مع وجود الماء، ثم بيان فضل الاستنجاء بالماء وتقديمه على الحجارة مع جواز الاستنجاء بها، فحديث الباب السابق أشعر بالمساواة وعدم التفاضل؛ وللدرد أيضاً على من كره الاستنجاء بالماء، قال العظيم آبادي: "أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه وعلى من نفى وقوعه من النبي - ﷺ -"⁽⁵⁾. وقد بوب ابن أبي شيبة في مصنفه باب: من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة، فعن همام عن حذيفة، قال: سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إذا لا تزال يدي في نتن، وعن يزيد مولى سلمة أن سلمة، كان لا يستنجي بالماء، وعن ابن الزبير، أنه رأى رجلاً يغسل عنه أثر الغائط فقال: ما كنا نفعله⁽⁶⁾.

(1) أبو زرعة، التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود (ج1/ص454).

(2) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج1/ص152).

(3) عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - يَبُولُ فَأَتْبَعَهُ عُمَرُ بِمَاءٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا يَا عُمَرُ؟" قَالَ: مَاءٌ. قَالَ: "مَا أُمِرْتُ كُلَّمَا بُلْتُ أَنْ أَتَوَضَّأَ، وَلَوْ فَعَلْتُ لَكَأَنْتُ سَهْلٌ." [ابن ماجه: السنن، كتاب الطهارة/ باب من بال ولم يمس ماء، ج1/ص217: رقم الحديث 327].

(4) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج1/ص158).

(5) العظيم آبادي، غاية المقصود شرح سنن أبي داود (ج1/ص192).

(6) ابن أبي شيبة: المصنف في الأحاديث والآثار، الطهارة/ من كان لا يستنجي بالماء ويجتزئ بالحجارة، ج1/ص142: رقم الحديث

[1635].

الباب الرابع والعشرون: الرجل يدلك يده بالأرض إذا استنجد.

جعل أبو داود باب ذلك اليد بالأرض آخر أبواب قضاء الحاجة، لأنه يكون بعد الاستنجاء وهو آخر ما يفعله الإنسان بعد قضاء حاجته؛ ليتخلص مما علق بيده من رائحة وغيرها قبل الشروع بالوضوء، فأول الأبواب الاحتياط من النجاسة، وآخرها التخلص مما علق منها.

صورة النسق العام في أبواب قضاء الحاجة.

الناظر في مناسبات ترتيب الأبواب يجد أن أبا داود ينتقل بالقارئ من حدث إلى آخر من خلال تصور متسلسل مترابط واضح دقيق لا انقطاع فيه مكوناً مشهداً مثاليًا في أدب قضاء الحاجة، يحسن فهمه، ويسهل تطبيقه على القارئ والسامع جامعاً فيه بين الدافع الجبلي، والأدب الشرعي، حيث يبدأ من حاجة الإنسان لقضاء حاجته محاكيًا أول ما يفكر به صاحبها وهو المكان المناسب الذي يحفظ له طهارة بدنه وثوبه، ويستتر له عورته، ثم معرفة الوجهة التي يكون عليها، وكيف ومتى يتكشف، وكيف يتطيب، وبيان ما يرافق هذه الأحداث من الأقوال الشرعية التي تراعي المكان والزمان، إلى أن ينتهي من قضاء حاجته، مستغفرًا ربه، خاتمًا الأبواب بباب يحث على تدليك اليدين لإنقائهما واستطابتهما من كل مستقذر، استعدادًا لحدث جديد، ولعبادة جديدة، رادًا آخر الأبواب على أولها بجامع التنزه والتطيب من كل مستقذر. فالنسق العام واضح في الأبواب حيث يتصل كل باب بما يليه من غير انقطاع، فكل باب يجيب عن سؤال يطرحه الباب السابق، يهتدي به السالك حتى يصل إلى كمال البناء المعرفي لأداب قضاء الحاجة.

من فوائد النسق العام:

أولاً: كراهة ذكر الله - تعالى - في حال قضاء الحاجة.

ثانيًا: إن التغوط والتبول في طريق الناس وظلم أعظم فحشًا منه في المستحم والجحر.

ثالثًا: إن الاستنجاء بالحجارة جائز مع وجود الماء، والاستنجاء بالماء أفضل.

المطلب الثاني: النسق الناظم لأبواب قضاء الحاجة، وفوائده:

من خلال النظر في ترتيب أبواب قضاء الحاجة يلاحظ أن أبا داود اعتمد لنظم الأبواب على النسق الزمني الذي ينسجم مع الجبلية والطبيعة الإنسانية عند قضاء الحاجة بتسلسلها المنطقي، مراعيًا ما يرافقها من آداب وأحكام شرعية، فهو نسق زمني جبلي شرعي، حيث راعى كل هذه الضوابط في نظمه للأبواب في آن واحد، فقد خصص الباب الأول والثاني لاختيار المكان، ثم ما يقول عند دخوله المكان وهو أدب شرعي ناسب الترتيب الزمني، ثم أخذ الجهة المناسبة ثم التكشف لقضاء الحاجة، وهذا الترتيب يتناسب مع الجبلية الإنسانية، ثم بين ما يرافق قضاء الحاجة من أحكام شرعية في الباب السابع والثامن والتاسع والعاشر حيث وافقت الزمان والمكان، ثم عقد باب الاستبراء من البول للتطيب بعد قضاء الحاجة، ثم بوب خمسة أبواب في أحكام البول لاستكمال أحكامه، وفي الباب السابع عشر ما يقول المرء إذا خرج من الخلاء بعد أن ينهي حاجته من البول والغائط، مستكملًا بذلك آداب قضاء الحاجة من الدخول إلى الخروج، ثم أعقبها بستة أبواب متعلقة بالأبواب السابقة على شكل مسائل مستكملاً بها كل ما يتعلق بقضاء الحاجة، ثم ختم الأبواب بآخر فعل يجب أن يقوم به صاحب الحاجة وهو ذلك يديه في الأرض، فهو تسلسل زمني يبدأ من اختيار المكان وينتهي بنقاء اليدين.

من فوائد النسق الناظم الأبواب قضاء الحاجة:

أولاً: بروز النسق العام في أبواب قضاء الحاجة بتسلسل منطقي بشكل واضح جلي من خلال النسق الناظم.

ثانياً: إن الكشف يكون عند الشروع بقضاء الحاجة بعد أخذ الجهة التي يتوجه إليها.

ثالثاً: إن على المرء أن ينظف يديه بعد الاستنجاء، وهو آخر آداب قضاء الحاجة.

المطلب الثالث: النسق المطرد لأبواب قضاء الحاجة، وفوائده:

في هذا النسق سوف يبرز الباحثان كل حالة تصلح أن تكون نسقاً، فإن تكررت واطردت عُدَّت نسقاً ثابتاً في البناء، وإن لم تتكرر فلا تثبت ولا ننفي لاحتمال تكرارها في كتب أخرى من كتاب السنن لم تخضع للدراسة، لأن الاستقراء جزئي فيبقى احتمال أن تكون نسقاً أمراً محتملاً، والحالات التي تصلح أن تكون نسقاً مطرداً في أبواب قضاء الحاجة والوضوء هي:

الحالة الأولى: ما ورد في مختلف الحديث، حيث يجعلهما في بابين، فيؤخر ما يراه مقدماً في المسألة، مثاله بابا النهي عن استقبال القبلة، والرخصة فيه، ويدخل فيه باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر، فنكره بعد باب كراهية الكلام عند الحاجة فيه إشارة إلى قصر الحكم على علته عند أبي داود، أي في حال قضاء الحاجة، ويدخل فيه باب الاستبراء، وباب الاستنجاء بالماء، وفي هذا إشارة إلى تفصيل الاستنجاء بالماء على الحجارة عند أبي داود.

الحالة الثانية: أنه يتبع القضايا ذات الموضوع الواحد بعضها ببعض مستكماً ما ورد فيها من مسائل، ومثاله كراهية الكلام والذكر عند الخلاء وذكر فيها أربعة أبواب، وفي موضوع البول حيث فصل مسائله في ستة أبواب متتالية وذكر مسائل في الاستنجاء في أربعة أبواب متتالية.

الحالة الثالثة: تقديم المسألة الأكثر أهمية، أو المسائل المتفق عليها، أو عمل بها جمهور الفقهاء على غيرها من المسائل في الموضوع الواحد، حيث قدم باب البول في الطريق والظل على البول في المستحم، وآخر البول في الجحر.

الحالة الرابعة: إفراد أبواب لمسائل متفرقة بذيل الموضوع العام، تتعلق بأبواب سابقة لما يترتب على هذا التأخير من فوائد، ومثاله باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء، وباب الاستتار في الخلاء.

من فوائد النسق المطرد لأبواب قضاء الحاجة:

أولاً: بيان أن النهي الوارد في استقبال القبلة عند الحاجة قابل النسخ أو التخصيص مما يؤدي إلى إعمال الرخصة بوجه من الوجوه.

ثانياً: استكمال مسائل الموضوع الخاص، ووضوحها، واستجلاء مسائلها، وهو من فوائد الحالة الثانية.

ثالثاً: معرفة المسائل الأكثر أهمية، أو التي قل فيها الخلاف من خلال تقديمها على غيرها من مسائل الموضوع الواحد في الترتيب كما ورد في الحالة الثالثة.

رابعاً: توجيه النظر للعناية بقضايا محددة من خلال إفرادها بأبواب مستقلة كما في الحالة الرابعة.

المبحث الثالث: صور النسق البنائي لأبواب الوضوء وفوائده، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: النسق العام لأبواب الوضوء، وفوائده.

نظراً لكثرة أبواب هذا المبحث وتعدد موضوعاته أثر الباحثان تقسيم الأبواب إلى زمر موضوعية، ليسهل فهمها، وبيان مدى اتصال كل زمرة بما قبلها وبما بعدها، مستجليين النسق العام بين الزمر وبين الأبواب المندرجة تحتها، كما يسهل استظهار

النسق الناظم للزمر، حيث كل زمرة قد تبني على نسق ناظم خاص يتناسب مع موضوع الزمرة الواحدة، فقد تحوي أبواب الوضوء عدة أنساق ناظمة، سيحاول الباحثان الكشف عنها.

الزمرة الأولى: زمرة أبواب السواك:

لقد بوب أبو داود في السواك ستة أبواب هي: باب السواك، باب: كيف يستاك، باب: الرجل يستاك بسواك غيره، باب: غسل السواك، باب: الفطرة، باب: السواك لمن قام من الليل.

مناسبة الكلام عن أبواب السواك بعد الفراغ من الكلام عن أبواب قضاء الحاجة وما تخللها من أبواب الاستنجاء وأحكامه أن كلاً منهما اشتمل على فعل الإزالة والتطيب والنظافة، فأبواب قضاء الحاجة تناولت أحكام إزالة نجاسة ما يخرج من السبيلين، والسواك فيه إزالة رائحة الفم وما يعلق فيه من فضلات الطعام، ومناسبة تقديم السواك على أبواب الوضوء لأن من أحكام السواك أن يستاك المرء عند الوضوء، وهو ما رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً "أن النبي ﷺ كان لا يرقد من ليل ولا نهار فيستيقظ إلا تسوك قبل أن يتوضأ"⁽¹⁾. فهو سابق لأفعال الوضوء، قال السبكي: "مناسبه للاستنجاء أن كلاً منهما يشتمل على الإزالة غير أن الاستنجاء به إزالة النجاسة والسواك به إزالة رائحة الفم، وذكره قبل الوضوء لأنه يقع عنده"⁽²⁾.

وقد بين أبو داود في الباب الخامس والعشرين مشروعية السواك وفضله وعناية الصحابة - رضي الله عنهم - به، وأن أول ما شرع كان للصلاة،⁽³⁾ وعلل أبو زرعة أحاديث الباب التي تفيد مشروعية السواك عند الصلاة لا عند الوضوء بقوله: "السواك تنظيف وإزالة فهو شبيه بالطهارة فكان الأليق إيراده فيها وإن كان من سنن الصلاة"⁽⁴⁾. وبعد بيان مشروعية السواك وفضله كان من المناسب بيان صفة كمال التسوك ليحوز كمال الفضل، وأنه يكون للسان والحلق كما هو للأسنان، قال السهارنفوري: "يعني هل يكتفي بالأسنان على الأسنان أو يتسوك على اللسان والحلق"⁽⁵⁾.

وفي البابين الثالث والعشرين والرابع والعشرين يشرح أبو داود ببيان الوسيلة التي من خلالها يستطيع من لا يملك سواكاً أن يستاك، ويحوز فضيلة السواك، وذلك بأن يستاك بسواك غيره مع مراعاة الأدب النبوي في عملية التناوب، وهي غسل السواك بعد التسوك وقبل استخدام الغير له، قال الخطابي: "فيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه على ما يذهب إليه بعض من يتقزز إلا أن السنة فيه أن يغسله ثم يستعمله"⁽⁶⁾.

(1) [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب السواك لمن قام من الليل، ص31: رقم الحديث 57].

(2) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج1/ص167).

3 أخرج أبو داود بسنده عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، قال: قلت: رأيت توضي ابن عمر لكل صلاة طاهراً وغير طاهر، عمّ ذاك؟ فقال: حدثتني أسماء بنت زيد بن الخطاب، أن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر حدثها: أن رسول الله - ﷺ - أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً وغير طاهر، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة. فكان ابن عمر يرى أن به قوة، فكان لا يدع الوضوء لكل صلاة."

[أبو داود: السنن، الطهارة/ السواك، ص30: رقم الحديث 48].

(4) أبو زرعة، التوسط المأمور في شرح سنن أبي داود (ج2/ص33).

(5) السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (ج1/ص325).

(6) الخطابي، معالم السنن (ج1/ص30).

وفي الباب الخامس والعشرين بين أبو داود أن السواك من سنن النبيين السابقين -عليهم السلام - كما هو من سنة النبي - صلى الله عليه وسلم- "وأن فعل السواك يحفظ كمال الخلقة التي خلق الإنسان عليها"⁽¹⁾.

وقد ختم الأبواب بباب بين فيه التوسع في مشروعية استخدام السواك لأحوال كثيرة منها عند الوضوء⁽²⁾، والقيام من الليل، ومناسبة جعله آخر الأبواب لبيان أن من السنة استخدام السواك عند الوضوء الذي سوف يشرع في أحكامه بعد هذا الباب، وفي هذا الترتيب إشارة إلى أن أبا داود يعدُّ السواك عبادة مستقلة، يسن فعلها عند إرادة الوضوء.

الزمرة الثانية: حكم الوضوء ومسائل في أحكام المياه.

الباب الواحد والثلاثون: باب فرض الوضوء.

الباب الثاني والثلاثون: الرجل يجدد الوضوء من غير حدث.

بعد أن أشار أبو داود إلى أن السواك عبادة مستقلة تشرع عند الوضوء، شرع بأبواب الوضوء وبدأ ببيان مشروعيته وحكمه، وتقيد الترجمة الجزم بوجوبه للصلاة، وهذا نسق مطرد في كتاب أبي داود إذ يبدأ أبواب الموضوع بالباب الذي يبين من خلاله مشروعية الفعل كما هو الحال في السواك، وبعد بيان الأصل كان من المناسب بيان الفرع وهو جواز تجديد الوضوء للصلاة لمن لم يحدث، وأنه فضيلة لما له من الأجر، قال أبو زرعة: "فيه استحباب الوضوء لكل صلاة وبه قال الجمهور ونقل جماعة الإجماع"⁽³⁾.

الباب الثالث والثلاثون: ما ينجس الماء.

قال النووي: "الوضوء بضم الواو وهو الفعل وبفتحها الماء"⁽⁴⁾. وعلى هذا يكون الوضوء أفعلاً مخصوصة بمياه مخصوصة، وفي هذا الباب يقرر أبو داود قاعدة أصولية تتدرج تحت دليل الاستصحاب وهي أن الأصل في الأشياء الإباحة، وأن الأصل في المياه الطهارة، حيث ذكر ما ينجس الماء ولم يذكر الطاهر من الماء، ومناسبته للباب السابق بعد تقرير أن الوضوء شرط للصلاة، وأن الوضوء لا يجزئ من ماء غير طاهر، أراد أن يبين الأشياء التي تخالط الماء فتفقده طهوريته، ليتجنب استعمالها في الوضوء.

الباب الرابع والثلاثون: ذكر بئر بضاعة⁽⁵⁾.

الباب الخامس والثلاثون: الماء لا يُجَنَّب.

بعدما أخرج في الباب السابق حديث القلتين⁽⁶⁾ وأن مفهوم المخالفة فيه ما دون القلتين يحمل الخبث إذا لاقته نجاسة، كان من المناسب أن يذكر ما ورد في بئر بضاعة، فمنطوق حديث بئر بضاعة أن الماء إذا لاقته نجاسة يبقى طاهراً على أصله

(1) المصدر السابق (ج1 ص31).

(2) عن عائشة - رضي الله عنها- "أن النبي ﷺ كان لا يرقد من ليل ولا نهار فيستيقظ إلا تسوك قبل أن يتوضأ" [أبو داود: السنن، الطهارة/ السواك لمن قام من الليل، ص31: رقم الحديث 57].

(3) أبو زرعة، التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود (ج2/ص243).

(4) النووي، تحرير ألفاظ التنبيه (ص34).

(5) حديث الباب عن أبي سعيد الخدري: أنه قيل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -: أنتوضأ من بئر بضاعة -وهي بئر يطرح فيها

الحيض ولحم الكلاب والنتن-؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "الماء طهور لا ينجسه شيء" [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب ما جاء في بئر بضاعة، ص32: رقم الحديث 66].

(6) عن ابن عمر عن أبيه، قال: سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، عن الماء وما ينبو من الدواب والسباع، فقال - ﷺ -: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث". [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب ما ينجس الماء، ص31: رقم الحديث 63].

وإن كان دون القلتين ما لم تغير النجاسة أحد أوصافه، فيدخل الحديثان في باب مختلف الحديث، وذكره باب الماء لا يجنب بعد بئر بضاعة لأنه عاضد له موافق لمنطوقه، قال أبو زرعة في مناسبة للباب السابق: "لاشترائه معه في الدلالة على عدم تنجس الماء إلا بالتغير"⁽¹⁾.

الباب السادس والثلاثون: البول في الماء الراكد.

من المناسب ذكر هذا الباب بعد باب ما ينجس الماء، ولكن أخره لوجود الخلاف في توجيه حديث الباب "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه"، فهل النهي عن الجمع بين الفعلين، لأنه أمر مستقذر مع بقاء طهارة الماء، أو النهي لتأثير البول في الماء فأصبح غير طاهر لملاقاته النجاسة، وإذا صار نجسًا هل يحمل على حديث القلتين فيخصه، أو يبقى على عمومه بالنجاسة وإن بلغ أكثر من قلتين، أو الحمل على الراكد والدائم، فإن كان راكدًا فهو نجس، وإن كان دائمًا فليس بنجس⁽²⁾، لهذا كانت ترجمة الباب لا تشير إلى ترجيح ما، كما أن تساوي الاحتمالات المتعارضة، أو تقاربها في توجيه الحديث يضعف قوته في الاستدلال لذا أخره، قال القرافي: "إن كلام صاحب الشرع إذا كان محتملاً احتمالين على السواء صار مجملًا وليس حملاً على أحدهما أولى من الآخر"⁽³⁾.

الباب السابع والثلاثون: الوضوء بسؤر الكلب.

مناسبة ذكر سؤر الكلب بعد باب قَصْرٍ عن الاحتجاج بحديثه لتساوي الاحتمالات، أن الاحتجاج بسؤر الكلب أيضًا قاصر لورود التغليظ في تطهير ما ولغ فيه، وللاختلاف في نوع نجاسته فهل النجاسة المغلظة في كامل بدنه أو في لعابه؟ وهل هي معللة أو تعبدية، قال ابن رسلان: "اختلفوا هل هذا الأمر تعبدى لا يعقل معناه أو معلل"⁽⁴⁾.

وفي الأبواب الخمسة السابقة ترتيب لطيف، حيث قدم حديث القلتين لأنه الأصل عند الجمهور في مسألة نجاسة الماء، وهو نسق عند أبي داود تقديم الباب المتفق عليه أو ما كان مذهب جمهور أهل العلم، ثم أتبعه حديث بضاعة وهو الأصل عند من ذهب إلى طهورية الماء ما لم تؤثر فيه النجاسة، ثم أتبعه باب الماء لا يجنب مقويًا هذا الأصل وأخر الباب السادس والثلاثين، والباب السابع والثلاثين اللذين بظاهرها يعضدان حديث القلتين لقصورهما عن الترجيح، وهذه الأبواب تتدرج تحت مختلف الحديث، ومن عادة أبي داود في مختلف الحديث تقديم المرجوح على الراجح في الترتيب، ففيه إشارة إلى مذهب أبي داود بترجيح منطوق حديث الماء لا ينجسه شيء، وهذا الترجيح لا يسلم من المعارض؛ فنذكر أبي داود لأوصاف بئر بضاعة الذي ظاهره أن ماءها أكثر من قلتين، يقوي مفهوم حديث القلتين.

(1) أبو زرعة، التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود (ج2/ص346).

(2) قال العظيم آبادي في معرض حديثه عن البول في الماء الدائم: "ولم يعتبر أحد منهم الفرق بين الركود والجريان إلا الإمام الهمام". فيض الباري على صحيح البخاري، باب الماء الدائم (ج1/ص439).

(3) القرافي، الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق (ج2/ص160).

(4) - ابن رسلان، شرح سنن أبي داود (ج1/ص560).

الباب الثامن والثلاثون: سؤر الهر.**الباب التاسع والثلاثون: الوضوء بفضل وضوء المرأة.****الباب الأربعون: النهي عن ذلك⁽¹⁾.**

بعد ذكر ولوغ الكلب والولوغ من خصائص السباع⁽²⁾، والهرة من السباع، كان من المناسب بيان حكم سؤر الهرة، وأنه لا يأخذ حكم سؤر الكلب، ثم أتبعه فضل وضوء المرأة، ليدلل أبو داود من خلال هذا الترتيب على طهارة فضل وضوء المرأة، بمعنى إذا كان فضل سؤر الهرة طاهرًا فمن باب أولى طهارة فضل وضوء المرأة التي كرمها الله - تعالى - وأن النهي الوارد في الباب اللاحق هو نهى تنزيهه، وإن حمل على التحريم فلا يكون لعل النجاسة وإنما لأمر تعبدية محض. قال ابن قدامة: "منع الرجل من استعمال فضلة طهور المرأة تعبدية غير معقول المعنى، نص عليه أحمد"⁽³⁾. ومناسبة تأخير باب النهي سيرًا على نسقه في ترتيب مختلف الحديث؛ إذ يتبع الأحاديث المتعارضة بعضها بعضًا فيؤخر الراجح وفي هذا الترتيب يقدم أبو داود النهي موافقًا للمشهور من مذهب الإمام أحمد.

الباب الواحد والأربعون: الوضوء بماء البحر.

ومناسبته للباب السابق مواصلة الحديث عن المياه المختلف في جواز الوضوء منها لما يخالطها من موت بعض حيواناته، قال أبو زرعة: "إنه لما أعلمهم طهورية ماء البحر بما ظنوا تتجسه بعارض موت بعض حيواناته فيه فإن الأصل في الميتات النجاسة فبين لهم أن ميتته حلال كما أن ماءه طهور"⁽⁴⁾. فالمخالط طاهر ومأؤه طهور، قال النووي: "جواز الطهارة بماء البحر وبه قال جميع العلماء إلا ابن عمر وابن عمرو وسعيد بن المسيب"⁽⁵⁾.

الباب الثاني والأربعون: الوضوء بالنبيذ.

مناسبة جعله آخر أبواب المياه المختلف في جواز الوضوء منها أنه ليس من جنس الماء. قال البغوي: "لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبيذة، لأن اسم الماء لا يقع عليه"⁽⁶⁾. وجعله في أبواب الوضوء لوصفه في حديث الباب بالماء الطهور، والماء الطهور هو الماء الذي يرفع الحدث، فورد الخلاف في جواز الوضوء منه قال العظيم آبادي: "اختلف العلماء في التوضي بالنبيذ فقال الشافعي وأحمد وإسحاق وأكثر الأئمة لا يجوز التوضي به. وعند أبي حنيفة وسفيان الثوري جواز الوضوء به إذا لم يجد الماء"⁽⁷⁾.

(1) قال النووي: "واختلفوا في استعمال فضلها إذا خلت به، فقال عبد الله بن سرجس الصحابي والحسن البصري وأحمد وداود: لا يجوز. وجوزهم مالك وأبو حنيفة والشافعي والجمهور. النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص343).

(2) قال ابن العربي: "الولوغ للسباع والكلاب كالشرب لبني آدم قال، وقد يستعمل الشرب للسباع ولا يستعمل الولوغ في الآدمي". ابن العربي، عارضة الأحوذ في شرح سنن الترمذي (ج1/ص113).

(3) ابن قدامة، المغني (ج1/ص159).

(4) أبو زرعة، التوسط المصمود في شرح سنن أبي داود (ج2/ص582).

(5) النووي، الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني (ص348).

(6) البغوي، شرح السنة (ج2/ص63).

(7) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود (ج1/ص156).

الزمرة الثالثة: في مقدمات الوضوء .

الباب الثالث والأربعون: أيصلي الرجل وهو حاقن؟

قال السبكي: "كان من اللائق ذكر هذا الباب مع أبواب الاستنجاء أو أبواب ما يكره في الصلاة كما هو ظاهر"⁽¹⁾. فحكم على ظاهر ما يفيد الحديث، لكن في حقيقة الأمر هناك دلالة خفية لمناسبة الباب في مقدمات الوضوء، وهي كراهة الوضوء للحاقن، لأن من كان هذا حاله عند الوضوء فسوف يكون احتقانه أشد عند إرادة الصلاة التي نهى الشارع عن إتيانها وهو حاقن، وهنا استدل أبو داود بالمنطوق على المسكوت عنه، فالغالب في الوضوء أن يكون للصلاة، فإذا أرادها وتوضأ لها وهو حاقن أو حاقب فعليه تقديم البول والغائط، فيكون الوضوء الذي قدمه للصلاة في هذه الحالة غير معتبر، ومخالفاً لأمر الشارع.

الباب الرابع والأربعون: ما يجزئ من الماء في الوضوء .

الباب الخامس والأربعون: الإسراف في الماء .

الباب السادس والأربعون: في إسباغ الوضوء .

بعد أن يتخلى المرء ويقصد الوضوء كان من المناسب معرفة مقدار الماء الذي يجزئ لغسل أعضاء الوضوء، كي يجتهد المرء في توفيره من غير إسراف ولا تقتير، وأن كمية المياه التي كان يتوضأ بها النبي - ﷺ - كافية، وتجزئ لغسل أعضاء الوضوء مع الإسباغ، وأن الإسباغ مقدم على المقدار فإذا لم يتم الإسباغ إلا بزيادة مقدار الماء فلا بأس بذلك، قال السبكي: "ومن المعلوم أن ما قارب الشيء يعطى حكمه فالزيادة على هذا المقدار أو النقص عنه قليلاً لحاجة لا حظر فيه"⁽²⁾.

الباب السابع والأربعون: الوضوء في آنية الصُّفَر⁽³⁾.

بعد أن ذكر مقادير المياه للوضوء والغسل كان من المناسب أن يذكر الأواني التي توضع فيها، وخص آنية الصفر لبيان جواز الوضوء فيها لما ورد من كراهة بعض الصحابة - رضي الله عنهم - لاستعمالها للوضوء. فعن نافع عن ابن عمر «أَنَّه كَانَ لَا يَشْرَبُ مِنْ قَدَحٍ مِنْ صُفْرٍ، وَلَا يَتَوَضَّأُ فِيهِ»⁽⁴⁾ قال ابن رسلان في شرح حديث الباب: " فيه دليل على جواز التطهر من آنية النحاس وغيره "⁽⁵⁾.

الزمرة الرابعة: أفعال الوضوء من سنن وأركان وما يرافقها من أقوال.

الباب الثامن والأربعون: التسمية على الوضوء .

بدأ أبو داود بالتسمية لأنها أول ما يبدأ به المرء عند شروعه في الوضوء. وأنه من الأقوال المرافقة للوضوء مع الخلاف في حكمها، والجمهور على أنها على الاستحباب لا الوجوب، قال السهارنفوري: "ذهب الشافعية والحنفية ومالك وربيعه إلى أن التسمية في ابتداء الوضوء سنة"⁽⁶⁾.

(1) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج1/ص290).

(2) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج1/ص305).

(3) الصُّفْرُ: بالصَّيمِ: من النُّحَاسِ الجَيِّدِ، وَقِيلَ: هُوَ صَرَبٌ مِنَ النُّحَاسِ وَقِيلَ: هُوَ مَا صَفَرَ مِنْهُ. الزبيدي، تاج العروس، (ج12/ص332).

(4) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار (ج1/ص42).

(5) ابن رسلان، شرح سنن أبي داود (ج1/ص653).

(6) السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (ج1/ص498).

الباب التاسع والأربعون: الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها.

مناسبتة للباب السابق بعد بيان أن البسملة من الوضوء ذهابه إلى أن غسل اليدين ثلاثاً أيضاً من سنن الوضوء، وغسلها ثلاثاً ليس خاصاً بمن يستيقظ من النوم، ويفيد الترتيب أن وقت غسلها بعد البسملة، قال العيني: "وقال مالك: السنة أن يغسل يديه قبل الشروع في الوضوء"⁽¹⁾، وقال: "استدل به أصحابنا على أن غسل اليدين قبل الشروع في الوضوء سنة"⁽²⁾. وذهب السبكي إلى قصر الحديث على سببه فقال: "فيه أنه لا يصح الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء فإن هذا ورد في غسل النجاسة وذاك سنة أخرى ثابتة بأحاديث أخرى"⁽³⁾.

الباب الخمسون: صفة وضوء النبي ﷺ.

بعد ذكره البسملة وغسل اليدين شرع في بيان صفة الوضوء، وأما ذكره للبسملة في باب منفرد مع أنها من الوضوء فذلك لورود حديث خاص بها، ولأنها لم تذكر في أحاديث صفة الوضوء، أما ذكره لباب غسل اليدين قبل صفة الوضوء مع أنه قد ذكر غسل اليدين في أحاديث صفة الوضوء فذلك أيضاً لورود أحاديث خاصة فيها، ولاختلافهم هل هي من سنن الوضوء أو لا؟ ولاختلاف صفتها في أحاديث صفة الوضوء فتارة يُذكر غسلها معاً، وتارة منفردتين، وتارة يذكر غسل اليمين دون الشمال، فكان التقديم لحمل الجميع على ما ورد في بابها والله أعلم.

الباب الواحد والخمسون: الوضوء ثلاثاً ثلاثاً.**الباب الثاني والخمسون: الوضوء مرتين.****الباب الثالث والخمسون: الوضوء مرة.**

بعد بيان صفة الوضوء كان من المناسب أن يذكر ما ورد من مسائل تتعلق بأعضاء الوضوء فيها زيادة بيان وتفصيل عما ذكر في صفة الوضوء، فبدأ بعدد مرات غسل ما حقه الغسل ومسح ما حقه المسح من أعضاء الوضوء؛ لتعلق ذلك بكل عضو، فبدأ بذكر الأكثر ثم الأقل لبيان جواز الحالات الثلاث، وتقديم الثلاث لورود الحث عليها، ولأنها أكثر فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - قال السبكي: "الثلاث هي الأكمل لمواظبته - صلى الله عليه وسلم - عليها"⁽⁴⁾، وقال السهارنفوري في تعليقه على الأبواب الثلاثة: "كان هذا البيان أدنى مراتب الغسل، وأدنى ما يجزئ في الغسل، وأفضل منها مرتين مرتين، وأفضل المراتب كلها ثلاثاً ثلاثاً"⁽⁵⁾.

الباب الرابع والخمسون: في الفرق بين المضمضة والاستنشاق.**الباب الخامس والخمسون: في الاستنثار.****الباب السادس والخمسون: تخليل الحلية.****الباب السابع والخمسون: المسح على العمامة.**

(1) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج3/ص70).

(2) المرجع السابق (ج3/ص18).

(3) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود (ج1/ص330).

(4) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود (ج2/ص74).

(5) السهارنفوري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (ج1/ص606).

الباب الثامن والخمسون: غسل الرجل.

ذكر المضمضة والاستنشاق، ثم الاستنثار، ثم تخليل الحلية، ثم المسح على العمامة، ثم غسل القدمين، مراعيًا بذلك ترتيب أفعال الوضوء، حيث المضمضة قبل الاستنشاق، ثم الاستنثار، ثم تخليل الحلية التي ظاهرها من الوجه، وترتب على هذا النسق من الترتيب حمل حديث باب التخليل "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته" على أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته بعد غسل الوجه لا بعد الانتهاء من الوضوء كما هو ظاهر الحديث، قال السبكي: "ظاهره أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كان يعمل هذا بعد فراغ الوضوء، ويحتمل أن يكون في أثائه بعد غسل الوجه وهو الأقرب لأنه من مكملاته"⁽¹⁾، ثم المسح على العمامة، ثم غسل القدمين، ومناسبة ذكر هذه الأبواب ما فيها من زيادة بيان عما ورد في أحاديث صفة الوضوء.

الباب التاسع والخمسون: المسح على الخفين.**الباب الستون: التوقيت في المسح.****الباب الواحد والستون: المسح على الجوربين.****الباب الثاني والستون: باب.****الباب الثالث والستون: كيف المسح؟**

لما كان المسح على الخفين رخصة محل فرض غسل الرجلين كان من المناسب ذكره بعد باب غسل الرجل، قال السبكي: "قدم أبواب المسح على الخفين على أبواب الغسل لأن المسح من توابع الوضوء"⁽²⁾ وقد بوب له بخمسة أبواب حيث بين في الباب الأول مشروعية المسح على الخفين، ثم أعقبه بباب التوقيت في المسح، ثم انتقل لبيان حكم البذل عن الخف وهو الجورب هل يسدان مسد الخف فيجزئ المسح عليهما، ثم بباب مرسل لحمل ما ورد فيه من مسح على القدمين بالمسح على الجوربين، قال ابن رسلان: "هذه الرواية محمولة على الرواية التي قبلها أنه مسح على الجوربين والنعلين، فلعل المراد هنا بالمسح على القدمين: المسح على الجوربين"⁽³⁾. ثم ختم الأبواب ببيان كيفية المسح لتقرير أن كيفية المسح واحدة للخف والجوربين.

الباب الرابع والستون: الانتضاح.

قال ابن الأثير: "الانتضاح بالماء هو أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مذاكيره بعد الوضوء، لينفي عنه الوسواس"⁽⁴⁾. وهذه الصورة هي منطوق حديث الباب "كان رسول الله - ﷺ - إذا بال يتوضأ وينتضح"⁽⁵⁾، فوقت الانتضاح بعد الفراغ من غسل أو مسح القدمين، لذا كان من المناسب ذكره بعد أبواب المسح، وبهذا الترتيب يدل أبو داود على أن وقت الانتضاح يكون بعد الوضوء كما يكون أيضاً بعد الاستنجاء، فقد أخرج أبو داود في الباب "أن النبي - ﷺ - بال ثم نضح فرجه"⁽⁶⁾ وفي ترتيب الباب فائدة بعدم حمل

(1) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج/2ص93).

(2) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود (ج/2ص101).

(3) ابن رسلان، شرح سنن أبي داود (ج/2ص166).

(4) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج/5ص69).

(5) [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب الانتضاح، ص42: رقم الحديث 166].

(6) [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب الانتضاح، ص42: رقم الحديث 167].

الحديث الأول على الثاني وتقييده ببعد الاستنجاء، وإنما هما صورتان فنذكره للانتصاح بهذا الموضع من الترتيب تأكيد لهذه الصورة التي هي بعد الوضوء.

الباب الخامس والستون: ما يقول الرجل إذا توضأ.

ومناسبة الباب إظهار الترتيب الزمني لأفعال الوضوء؛ فذكرُ الله المتمثل بالشهادتين يكون بعد الانتهاء من أفعال الوضوء بما فيها النضح لمن ينضح، وفي هذا دلالة على أهمية الذكر إذ يبدأ المرء وضوءه بذكر الله وينتهي بذكر الله.

الباب السادس والستون: الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد.

بعد الفراغ من الوضوء الذي غالباً ما يراد به الصلاة كان من المناسب أن يتطرق إلى حكم الصلوات بالوضوء الواحد هل يجزئ أو يلزم الوضوء لكل صلاة؟ قال ابن بطال: "إن الوضوء من غير حدث ليس بواجب، وعليه الفقهاء والناس؛ وقال بعض العلماء: الوضوء عن غير حدث نور على نور"⁽¹⁾.

الباب السابع والستون: تفريق الوضوء

قال العظيم آبادي في معنى الترجمة: "أي التفريق بين أعضاء الوضوء في الغسل بأن غسل أكثر الأعضاء أو بعضها وترك بعضها عمداً، أو جاهلاً، ويبست الأعضاء"⁽²⁾. ويُعرف تفريق الوضوء عند الفقهاء بالموالاة، ومناسبتها للباب السابق أنه لما كان ترك جزء من أعضاء الوضوء من غير أن يعطيه حقه من الغسل أو المسح وإن كان صغيراً وجب الرجوع إلى إتمامه، وأن التذكر أو التنبه قد يكون بعد مدة قصيرة أو طويلة بما يستطيع أن يؤدي بالوضوء الواحد صلاة واحدة أو عدة صلوات، فإن تذكر أو تنبه فعليه أن يتم الوضوء، أو يعيده إن طال، ويعيد الصلاة التي صلاها في الوضوء وإن تعددت الصلوات لأنها لم تتعقد لعدم اكتمال الوضوء. قال السبكي: "دل الحديث على أن من ترك جزءاً ولو قليلاً من أعضاء وضوئه بدون غسل يجب عليه إعادة الوضوء والصلاة إن صلى به"⁽³⁾.

الزمرة الخامسة: في نواقض الوضوء.

الباب الثامن والستون: إذا شك في الحدث.

بعد الانتهاء من وصف الوضوء وصفاً كاملاً من أركان وسنن وما تعلق به من مسائل، شرع ببيان نواقض الوضوء، وجعل أول أبوابها إذا شك في الحدث، والشك كما عرفه الأمدي: "هو القضاء بإمكان أمرين متقابلين، لا ترجح لوقوع أحدهما على الآخر في النفس"⁽⁴⁾. ومناسبتها للأبواب السابقة أن اليقين لا يزول بالشك، فمن تيقن من صحة وضوئه فلا ينتقض بالشك، وأما جعله أول أبواب النواقض لأن من تيقن الحدث وشك في الطهارة ترجح عدم الطهارة، قال النووي: "هذا الحديث⁽⁵⁾ أصل من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ

(1) ابن بطال، شرح صحيح البخاري، باب الوضوء من غير حدث (ج1/ص321).

(2) العظيم آبادي، عون المعبود (ج1/ص294).

(3) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود (ج1/ص174).

(4) الأمدي، أبحار الأفكار في أصول الدين (ج1/ص115).

(5) قال أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ: شَكِيَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الرَّجُلُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: "لَا يَنْقُطُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً أَوْ يَجِدَ رِيحاً". [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب إذا شك في الحدث، ص43: رقم الحديث 176].

عليها⁽¹⁾. قال العظيم آبادي: "فمن تيقن الطهارة وشك في الحدث عمل بيقين الطهارة، أو تيقن الحدث وشك في الطهارة عمل بيقين الحدث"⁽²⁾.

الباب التاسع والستون: الوضوء من القبلة.

الباب السبعون: الوضوء من مس الذكر

الباب الواحد والسبعون: الرخصة في ذلك

بدأ أبواب النواقض بثلاثة أبواب تختص بملامسة بين متماثلين في الطهارة فجسد بني آدم قد كرمه الله -تعالى- واتفق على طهارته حياً وميتاً، والنساء شقائق الرجال، كما أن ذكر الرجل ما هو إلا بضعة منه، فكان حقيقاً تقديم هذه الأبواب على غيرها من النواقض، وقدم القبلة لأنها موضع جمال وتكريم، وآخر باب مس الذكر لأنه موضع تخرج منه النجاسة، وفيه من أدب الحديث عن العورات أنه مبني علىستر والحياء، ولا تصدر به المجالس ولا يذكر إلا لحاجة، قال السبكي: "أنه - ﷺ - علم أمته ما تحتاج إليه من أمور الدين حتى ما يستحي من ذكره عادة"⁽³⁾. ثم ذكر باب الرخصة على نسقه في بيان مختلف الحديث، فيقدم المنسوخ ويؤخر الناسخ.

والأصل في نقض الوضوء من القبلة ومس الذكر واحد هو الملامسة، كما أن العلة واحدة، وهي حدوث الشهوة عند الملامسة، فمذهب أبي داود أن القبلة لا تنقض الوضوء وذلك لما ورد فيها من أحاديث أوردها في الباب، ولجامع التماثل بين القبلة ومس الذكر من حيث الأصل والعلة.

الباب الثاني والسبعون: الوضوء من لحوم الإبل.

الباب الثالث والسبعون: الوضوء من مس اللحم النيء وغسله.

بعد الحديث عن ناقض يختص بما ثبتت طهارته كاملة حياً وميتاً، كان من المناسب أن يتبعه بما يقاربه من النواقض حيث اتفق على طهارة الأنعام في حال حياتها وفي حال تذكيته، ونجاستها في حال موتها، وغالباً يكون تناول اللحم مطبوخاً فكان من المناسب بيان حكم مس اللحم النيء هل يأخذ حكم المأكول من الوضوء له أو لا.

الباب الرابع والسبعون: ترك الوضوء من الميتة

في ترتيب الأبواب نكت منها تدرج الكلام فبدأ بتأم الطهارة، ثم ناقص الطهارة، ثم النجس وهي الميتة، ومنها أن ملامسة الميتة مساوية لملامسة طاهر اللحم من حيث عدم نقضه للوضوء، قال السهاري: "هذا الحديث"⁽⁴⁾ يدل على أن مس الميتة مع كونه نجساً لا ينقض الوضوء، فكيف إذا كان لحم الحيوان المذكي طاهراً، فإنه لا ينقض الوضوء أيضاً"⁽⁵⁾. ومنها أن علل الحدث في الأبواب السابقة تتعلق بالآثار المترتبة عليها، فالقبلة ومس الذكر من أسباب إثارة الشهوة، وأكل لحم الإبل يورث طباع الإبل كالخفة

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج4/ص49).

(2) العظيم آبادي، عون المعبود (ج1/ص300).

(3) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج2/ص252).

(4) قال أبو داود: "حدثنا عبد الله بن مسleme، حدثنا سليمان -يعني ابن بلال-، عن جعفر، عن أبيه عن جابر: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرَّ بالسوقِ داخلًا من بعضِ العالية، والنَّاسُ كَنَفَتِيهِ، فَمَرَّ بِجَدْيٍ أَسْكَمَتِ، فَتَنَاولَهُ، فَأَخَذَ بِأُذُنِهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّكُمْ يُحِبُّ أَنْ هَذَا لَهُ؟" وساق الحديث". [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب ترك الوضوء من مس الميتة، ص45: رقم الحديث186].

(5) السهاري، بذل المجهود في حل سنن أبي داود (ج2/ص81).

والطيش، قال ابن تيمية في الإبل: "إنها من جنس الشياطين ونوعهم، فإن كل عات متمرّد شيطان من أي الدواب.... فلعل الإنسان إذا أكل لحم الإبل أورثته نفاقاً وشماساً وحالاً شبيهاً بحال الشيطان، والشيطان خلق من النار، وإنما تطفأ النار بالماء" (1).

الباب الخامس السبعون: ترك الوضوء مما مست النار.

مما مست النار لفظ عام يدخل فيه جميع ما يمسه النار، قال المباركفوري: "هو الذي أثرت فيه النار بطبخ أو قلي أو شي" (2). وترك الوضوء مما مست النار هو مذهب جمهور المتقدمين وعليه إجماع المتأخرين قال ابن قدامة: "هذا قول أكثر أهل العلم، روي ذلك عن الخلفاء الراشدين، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس...، وعامة الفقهاء، ولا نعلم اليوم فيه خلافاً" (3). ومناسبة ذكره متأخراً عن باب الوضوء من لحوم الإبل لأن جمهور الفقهاء اعتبروا هذا الباب ناسخاً له، قال العظيم آبادي: "قالوا ولحم الإبل داخل فيه، لأنه من أفراد ما مسته النار بدليل أنه لا يأكل نيئاً، بل يؤكل مطبوخاً، فلما نسخ الوضوء مما مسته النار، نسخ من أكل لحوم الإبل أيضاً" (4).

الباب السادس والسبعون: التشديد في ذلك.

أى: التشديد في وجوب الوضوء الشرعي مما مسته النار، قال ابن قدامة: "وذهب جماعة من السلف إلى إيجاب الوضوء مما غيرت النار، منهم ابن عمر، وزيد بن ثابت، وأبو طلحة، وأبو موسى، وأبو هريرة، وأنس" (5). ومن عادة أبي داود في كتابه أن يؤخر الناسخ ويقدم المنسوخ، وبهذا يكون هذا الباب ناسخاً للباب السابق، موافقاً بذلك مذهب من ذكرنا من السلف، قال السبكي: "آخر المصنف أحاديث هذا الباب لأنه ممن يرى أنها ناسخة لأحاديث الباب السابق الدالة على ترك الوضوء مما مست النار" (6). ولكن هذا التقرير غير مسلم به، وذلك أن من منهج أبي داود الاختصار (7)، وروايته لسبعة أحاديث في الباب تدل على ترك الوضوء مما مست النار منها حديث جابر "كان آخر الأمرين من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ترك الوضوء ممّا غيّرت النار" (8)، دلالة على عناية أبي داود بتأكيد هذا الحكم، كما أنه روى في سؤالاته للإمام أحمد ترك الوضوء مما مست النار، قال أبو داود: "سمعت أحمد، سئل عن الوضوء مما مست النار؟ فقال: أما أنا، فلا أتوضأ" (9). وأيضاً أن الخلاف في هذه المسألة اشتهر في الصدر الأول ولم يشتهر في عصر أبي داود، قال الباجي: "على ترك الوضوء مما مست النار جميع الفقهاء في زماننا وإنما كان الخلاف فيه في زمان الصحابة والتابعين ثم وقع الإجماع على تركه" (10).

الباب السابع والسبعون: في الوضوء من اللبن.

(1) ابن تيمية، شرح العمدّة في الفقه - كتاب الطهارة (ص332).

(2) المباركفوري، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (ج2/ص22).

(3) ابن قدامة، المغني، (ج1/ص141).

(4) العظيم آبادي، غاية المقصود في حل سنن أبي داود (ج2/ص117).

(5) ابن قدامة، المغني (ج1/ص141).

(6) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج2/ص223).

(7) قال أبو داود: "ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين". أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص24).

(8) [أبو داود: السنن، الطهارة/ ترك الوضوء مما مست النار، ص45: رقم الحديث192].

(9) أبو داود، مسائل الإمام أحمد (ص24).

(10) الباجي، المنتقى شرح الموطأ (ج1/ص65).

ترجم أبو داود في الوضوء من اللين وحديث الباب في المضمضة، روى أبو داود بسنده **عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- شَرِبَ لَبَنًا قَدَعًا بِمَاءٍ فَنَمَضَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ لَهُ دَسْمًا"**⁽¹⁾. **وهنا عبر بالكل - وهو الوضوء - وأراد الجزء لأن المضمضة من الوضوء والمراد غسل الفم بعد شرب اللبن.** ومناسبته للباب السابق بعد ذكر الأطعمة التي ورد فيها الوضوء الشرعي، ذكر الأطعمة التي يدور فيها الحكم على الوضوء الشرعي أو بعض أجزائه كالمضمضة، حيث ذهب الجمهور إلى استحباب المضمضة من اللبن وذهب أحمد في رواية إلى وجوب الوضوء، قال النووي: "رواية عند الإمام أحمد بوجوب الوضوء الشرعي من شرب لبن الإبل ولا أعلم أحدا وافقه عليها"⁽²⁾.

الباب الثامن والسبعون: الرخصة في ذلك.

ثم ذكر الرخصة، أي: الرخصة في ترك المضمضة أو الوضوء. وهذا منه سير على نسقه في مختلف الحديث، حيث يُتبع الباب الناسخ للباب المنسوخ، قال العيني: "فيه دليل على أن الحديث الذي فيه المضمضة من اللبن منسوخ"⁽³⁾. وأنكر ابن حجر دعوى النسخ فقال: "وأغرب بن شاهين فجعل حديث **أنس**⁽⁴⁾ **ناسخا لحديث بن عباس** ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النسخ.

الباب التاسع والسبعون: الوضوء من الدم

لما وقع الخلاف عند الفقهاء في الوضوء من الدم الخارج من المرء، كان من المناسب ذكره في أبواب نواقض الوضوء، ومناسبته للأبواب السابقة أن الأبواب السابقة تنبعت إرادة الإنسان لفعلها، أي: يقدم على فعلها باختياره غالبًا، بينما باب الدم والأبواب الآتية هي أمور تغالب الإنسان وتقع بغير إرادته غالبًا، فقدم أبواب الفعل الاختياري على أبواب الفعل غير الاختياري، ويستأنس لما ذكرت بحديث الباب⁵ حيث ذكر حديثًا واحدًا مستشهدًا بقصة الصحابي الذي رُمي بسهم فسال دمه وهو يصلي، فسيلان دمه لم يكن باختياره ولا يقدم عاقل على جرح نفسه مختارًا إلا في حال الاضطرار. ثم قدم من الأبواب التي تقع بغير اختيار المكلف عادة باب الوضوء من الدم لمضارعه الأبواب السابقة من حيث الاختلاف في اعتباره ناقضًا، ولأنه أظهر الأبواب على عدم الاختيار، وبإيراده لحديث الباب مقتصرًا عليه دلالة على أن مذهبه أن الدم ليس بناقض. وهو مذهب البخاري، قال ابن حجر: "الظاهر أن البخاري كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها"⁽⁶⁾.

(1) [أبو داود: السنن، الطهارة / في الوضوء من اللبن، ص 45: رقم الحديث 196].

(2) النووي، المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي) (ج 2/ص 60).

(3) العيني، شرح سنن أبي داود (ج 1/ص 452).

(4) روى أبو داود بسنده عن توبة العنبري أنه سمع أنس بن مالك: "إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شرب لبنًا فلم يُمَضِّضْ ولم يَتَوَضَّأْ وَصَلَّى". [أبو داود: السنن، الطهارة/ باب الرخصة في ذلك، ص 45: رقم الحديث: 197].

5 عن جابر، قال: "خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - يَعْني فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ - فَأَصَابَ رَجُلٌ امْرَأَةً رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَخَلَفَ أَنْ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى أَهْرِيقَ دَمًا فِي أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، فَخَرَجَ يَتَّبِعُ أَثَرَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَنَزَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَنَزِلًا، فَقَالَ: "مَنْ رَجُلٌ يَكُلُونَا؟" فَانْتَدَبَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: "كُونَا بَعْدَ الشَّعْبِ" قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلَانِ إِلَى فِمْ الشَّعْبِ وَاضْطَجَعَ الْمُهَاجِرِيُّ، وَقَامَ الْأَنْصَارِيُّ يُصَلِّي، وَأَتَى الرَّجُلَ، فَلَمَّا رَأَى شَخْصَهُ عَرَفَ أَنَّهُ رَبِيبَةٌ لِلْقَوْمِ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ فَوَضَعَهُ فِيهِ، فَتَزَعَّه حَتَّى رَمَاهُ بِثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ، ثُمَّ أَنْبَأَ صَاحِبَهُ، فَلَمَّا عَرَفَ أَنَّهُمْ قَدْ نَذَرُوا بِهِ هَرَبَ، وَلَمَّا رَأَى الْمُهَاجِرِيُّ مَا بِالْأَنْصَارِيِّ مِنَ الدَّمَاءِ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، أَلَا أَنْبَهْتَنِي أَوَّلَ مَا رَمَى قَالَ: كُنْتُ فِي سُورَةٍ أَقْرؤها، فَلَمْ أُحِبَّ أَنْ أَقْطَعَهَا" [أبو داود: السنن، الطهارة/ الوضوء من الدم، ص 46: رقم الحديث 198].

(6) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (ج 1/ص 281).

الباب الثمانون: في الوضوء من النوم.

قال السبكي: "النوم فيه غلبة على العقل، وسقوط البصر، والنعاس لا يغلب على العقل وإنما تقتدر فيه الحواس بغير سقوط"⁽¹⁾. وفي كلا الأمرين ليس للمرء فيهما اختيار، ولما كان بمقدور المرء اختيار وقت نومه عادة أخره عن الباب السابق ومن المناسبة أنه قد وقع فيه الخلاف كسابقه هل هو ناقض أو غير ناقض وهل هو حدث أو مظنة الحدث؟ ودلل أبو داود على أن النوم ليس بحدث وإنما هو مظنة الحدث حيث ذكر في أول أحاديث الباب أن الصحابة قد رقدوا واستيقظوا وأنها خفقت رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون قال الخطابي: "في هذا الحديث من الفقه أن عين النوم ليس بحدث ولو كان حدثاً لكان على أي حال وجد ناقضاً للطهارة. وإنما هو مظنة للحدث موهم لوقوعه من النائم غالباً"⁽²⁾.

الباب الواحد الثمانون: في الرجل يطأ الأذى.

قال السبكي: "أي النجاسة أطلب منه الوضوء أم لا"⁽³⁾. فلما كان بمقدور المرء أن يتجنب نجاسات الطريق، وأن لا يطأ الأذى إلا ما كان لا بد منه لحال الطريق أو لغفلة وهذا قليل، كان أن يطأ المرء الأذى بغير إرادته قليلاً فأخره عن الباب السابق، قال ابن العربي: "قال مالك في سماع أشهب: من توضأ ثم مشى على موضع قذر حافياً قد وسع الله على هذه الأمة وتلا ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: 286]. قلنا: وهذا يدل على أنه مضطر إليه ولو كان له مندوحة عنه لم يكن بد من غسل رجليه كرجل في بيته أطفال لا يمكنه الاحتراز عن نجاستهم أو له طريق لا يمكنه العدول عنه وما أشبهه فافهم"⁽⁴⁾. ومن المناسبة أيضاً مجانسته للبابين السابقين من حيث عدم نقضهم للوضوء عند أبي داود، فالدم ليس ناقضاً كما أن النوم ليس حدثاً وإنما مظنة الحدث فلا ينقض بذاته، وأخره عن سابقه لعدم احتياجه للوضوء الشرعي، وإنما يكفي غسل القدمين، قال الخطابي: "إنما أراد بذلك أنهم كانوا لا يعيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم لا أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها"⁽⁵⁾.

الباب الثاني والثمانون: من يحدث في الصلاة.

ومناسبته للأبواب الثلاثة السابقة بعد الحديث عما وقع فيه الخلاف في نقضه للوضوء وذهاب أبي داود إلى عدم اعتبارها أحداثاً انتقل إلى ما اتفق على أنه حدث ناقض للوضوء رغم خروجه بغير إرادة المرء في الصلاة.

الباب الثالث والثمانون: في المذي

قال ابن حجر في المذي: "هو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة، أو تذكر الجماع أو إرادته، وقد لا يحس بخروجه"⁽⁶⁾. فهو أمر اضطراري لا يستطيع منع خروجه إن حصل، وقد لا يشعر به المرء لكن يستطيع المرء أن يقيد دواعيه في غير أوقات الصلاة؛ لذا أخره عن سابقه، كما أنه شابه الباب السابق باتفاق المذاهب على نقضه للوضوء، أخرج ابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : "من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي،

(1) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج2/ ص240).

(2) الخطابي، معالم السنن (ج1/ ص71).

(3) السبكي، المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود (ج2/ ص252).

(4) ابن العربي، عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي (ج3/ ص238).

(5) الخطابي، معالم السنن (ج1/ ص73).

(6) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (ج1/ ص379).

فليُنصرف، فليتوضأ، ثم ليبن على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم"⁽¹⁾، فقد تناول الحديث عدة أحداث متجانسة من حيث عدم طاقة المرء من التحكم بها عند حصولها، فلا يستطيع منعها أو دفعها. وقد أثر الحديث السابق في أحكام الفقهاء لاعتبار وصف الاضطراب في حال الصلاة، قال الشوكاني: "في الحديث دلالة على أن الصلاة لا تقصد على المصلي إذا سبقه الحدث، ولم يتعمد خروجه، وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة وصاحباها ومالك"⁽²⁾.

صورة النسق العام عند أبي داود في أبواب السواك والوضوء.

ظهر النسق العام جلياً في الأبواب حيث ترابطت الأبواب بتسلسل منطقي فكل باب يناسب ما قبله وما بعده، فبدأ أبو داود بأبواب السواك التي تضارع أبواب قضاء الحاجة بعامل الإزالة والتطيب والنظافة، فبين في الباب الأول مشروعيتها ثم كيفية استخدامه، والحث على غسله قبل استخدامه أو استخدام الغير له، وأنه من سنن النبيين وأن من سنة النبي -ﷺ- وسنن النبيين -عليهم السلام- استخدامه في كل حين خاصة قبل الوضوء والصلاة.

ثم شرع ببيان مشروعية الوضوء وفضله، وأن الوضوء لا يكون إلا بماء طاهر، وأن الأصل في الماء الطهارة ما لم يخالطه مخالط يخرج عن وصفه، ويسلبه طهوريته. فبدأ بأبواب ما يخالط الماء من نجاسة متق على نجاستها، ثم ما كان مظنة النجاسة، أو نجاسة حكمية كسور الهرة وماء فضل طهور المرأة، ثم ما خالطه طاهر كالنبيذ.

وبعد أن استقرغ أبو داود الحديث عن الماء شرع بمقدمات الوضوء وصفته، وأن أول مقدمات الذهاب للخلاء للحاقن، ثم معرفة مقدار المجزئ من الماء لإسباغ الوضوء من غير إسراف ولا تقتير، ثم بيان صفة وضوء النبي -ﷺ- مبتدئاً بالبسملة وغسل اليدين، ثم أعقبها مسائل تتعلق بصفة الوضوء مستكملاً أحكام صفة الوضوء، ثم المسح وأحكامه خاتماً الأبواب بما يقول الرجل إذا توضأ، ثم أعقب أبواب الوضوء بما ينقضه من أحداث، مبتدئاً بباب إذا شك في الحدث وختمها بباب في المذي الذي يُعد من مقدمات الجماع، لينقل القارئ إلى موجبات الغسل وهذا من حسن الترتيب حيث ينتقل من موضوع إلى آخر من خلال الدائرة المشتركة، لردم الهوة بينهما، فلا يشعر القارئ بفجوة بين الموضوعين. وبرغم كثرة أبواب الوضوء إلا أنها نُظمت نظماً دقيقاً، نم عن عمق فهم المصنف للقضايا الجزئية للموضوعات ومسائلها الفقهية، ولدقة ترتيبه للأبواب؛ فقد أدى كل باب وظيفته في مكانه، مما جعل من البناء صورة كاملة متلاحمة متناسقة متجانسة.

من فوائد النسق العام في أبواب السواك والوضوء.

أولاً: إن أول ما شرع السواك شرع للصلاة ثم توسع الأمر حتى شمل الوضوء وغيره. ثانياً: قصور حديث البول في الماء الدائم عن الاحتجاج لتعدد الاحتمالات المتساوية في توجيه معنى الحديث. ثالثاً: على المسلم أن لا يشرع بالوضوء وهو حاقن أو حاقب، وهذا الفهم كان سبق به لأبي داود وهو من قبيل الاستدلال بالمنطوق على المسكوت عنه.

رابعاً: إن غسل أعضاء الوضوء ثلاثاً هو المقدم في الطهور.

خامساً: إن كيفية المسح واحدة للخف والجوربين.

(1) [ابن ماجه، السنن، الصلاة/ باب ما جاء في البناء على الصلاة، ج2/ ص280: رقم الحديث 1221].

(2) الشوكاني، نيل الأوطار (ج1/ ص239).

سادسًا: الشك يلحق بالطهارة والحدث، فمن تيقن الطهارة وشك في الحدث عمل بيقين الطهارة، ومن تيقن الحدث وشك في الطهارة عمل بيقين الحدث.

المطلب الثاني: النسق الناظم لأبواب السواك والوضوء وفوائدها.

نظرًا لكثرة الأبواب التي فرعها المصنف استخدم عدة أنساق ناظمة حتى جعل منها بناء متسلسلاً مترابطاً لا انقطاع فيه، بحيث ينتقل من قضية إلى أخرى انتقالاً منطقيًا يُمتنع القارئ، ويساعده على فهم دلالات الأبواب، والأنساق الناظمة هي:

النسق الناظم الأول: وهو نسق موضوعي شرعي زمني، حيث أدرج فيه الموضوعات الرئيسية للأبواب فبدأ بأبواب السواك وهو مقدم على أفعال الوضوء، ثم أبواب المياه وهي مادة الوضوء التي يجب توفرها قبل الشروع بأفعال الوضوء، ثم أبواب صفة الوضوء من سنن وأركان، ثم نواقض الوضوء. ووصفناه بالشرعي لأن جميع أبوابه أنشأها الشارع، وبالزمني لأن كل حدث يحتاج إلى زمان يقع فيه، فقد راعى أبو داود أزمنة الأفعال التي قررها الشارع في ترتيب الأبواب.

من فوائد هذا النسق:

أولاً: السواك عبادة مستقلة ومن أوقاتها عند إرادة الوضوء.

ثانيًا: على المسلم أن يتعلم مسائل أحكام المياه ومقاديرها قبل أن يتعلم دقائق مسائل أحكام الوضوء.

النسق الناظم الثاني: وهو خاص بأبواب المياه معتمدًا فيه على نوع المخالط للماء، فقدم المخالط المتفق على نجاسته وجعل آخر أبوابها ما غلظت نجاسته وهو سؤر الكلب، وتلاها أبواب ما قد يكون مظنة النجاسة، وختم الأبواب بالمخالط المتفق على طهارته.

ومن فوائد هذا النسق

أولاً: إن فضل وضوء المرأة طاهر، وعلة النهي علة تعبدية محضة.

ثانيًا: إن ميتة البحر طاهرة، وما ينتاب البحر من تغير لون أو طعم هو نتيجة مخالط طاهر.

النسق الناظم الثالث: هو نسق شرعي زمني نظم به أقوال الوضوء وأفعاله من سنن وأركان وفق الترتيب الزمني الذي قرره الشارع من بدء الوضوء إلى منتهاه.

من فوائد هذا النسق:

أولاً: إن الوضوء يبدأ ببسم الله وينتهي بذكر الله دلالة على أهمية ذكر الله - تعالى -.

ثانيًا: إن غسل اليدين من سنن الوضوء سواء قام من نوم الليل أم لم يقوم.

ثالثًا: وقت تخليل اللحية بعد غسل الوجه وليس بعد الانتهاء من الوضوء كما هو ظاهر الحديث.

رابعًا: إن للانتضاح صورتين: ما كان بعد الاستنجاء وما كان بعد الفراغ من الوضوء وذكره لما كان بعد الوضوء تأكيدًا لها كي لا تُحمل على صورة ما بعد الاستنجاء.

النسق الناظم الرابع: هو نسق متعلق بأحداث تؤثر في الوضوء، وقد بناه على ما يقع باختيار المرء عادة، وما لا يقع باختياره في العادة، فقدم ما يقع باختيار المرء لما فيه من تكريم للإنسان، وتحمل أثر فعله، وأول أبوابها باب الوضوء من القبلة، وختمها باب في الوضوء من شرب اللبن، وبدأ الأبواب الأخرى باب الوضوء من الدم وختمها باب في المذي.

من فوائد هذا النسق:

أولاً: إن من أدب الحديث أن يقدم من الكلام في المجالس ما كان موضع تكريم، وأن الحديث عن العورات مبني على الستر وما يبدى منه إلا بمقدار الحاجة.

ثانياً: إن حكم الوضوء من القبلة مماثل لحكم الوضوء من مس الذكر، فإذا كان الأخير لا ينقض فالأول لا ينقض لاتحادهما في الأصل والعلّة.

ثالثاً: إن مس الطاهر ومس النجس سواء من حيث عدم نقضهما للوضوء.

رابعاً: إن في ترتيب باب الوضوء من النوم بين بابي الوضوء من الدم والرجل يظاً الأذى برجله اللذين يفيدان بظاهريهما أنهما لا ينقضان الوضوء عند أبي داود دلالة على أن النوم ليس بحدث وإنما هو مظنة الحدث عند أبي داود.

خامساً: إن مسألة اختيار المكلف للفعل وعدم القدرة على اختياره هي مسألة اعتبرها الشارع في العبادات وقدر عليها أحكاماً.

المطلب الثالث: النسق المطرد لأبواب السواك والوضوء وفوائدها:

سوف يبني الباحثان النسق المطرد في هذا المبحث على ما قرراه في المبحث السابق من حالات تصلح أن تكون نسقاً مطرداً، فما تكرر منها يتقوى حتى يصبح نسقاً ثابتاً في بنية الكتاب، كما سيجتهد الباحثان للكشف عن حالات أخرى تصلح أن تكون نسقاً مطرداً إن وجدت، والحالات التي وردت في أبواب قضاء الحاجة هي أول أربع حالات.

الحالة الأولى: ما ورد في مختلف الحديث حيث يجعلهما في بابين فيؤخر ما يراه مقدماً في المسألة وقد تكررت هذه الحالة في أبواب السواك والوضوء في ستة أبواب لأربع مسائل، وهي: باب الوضوء بفضل وضوء المرأة، وأتبعه باب النهي عن ذلك، وباب الوضوء من مس الذكر، وأتبعه باب الرخصة في ذلك، وباب الوضوء من اللبن، وأتبعه باب الرخصة في ذلك.

الحالة الثانية: أنه يتبع القضايا ذات الموضوع الواحد بعضها بعضاً مستكملاً ما ورد فيه من مسائل، وقد ظهر ذلك في أبواب السواك، حيث فصل مسائله في ستة أبواب متتالية، وفي أبواب المخالط للمياه حيث فصل المخالط النجس في خمسة أبواب متتالية، وفي أبواب المسح على الخفين في خمسة أبواب متتالية، وفي أبواب عدد تكرار غسل أعضاء الوضوء حيث فصلها في ثلاثة أبواب متتالية.

الحالة الثالثة: تقديم المسألة الأكثر أهمية، أو المسائل المتفق عليها، أو عمل بها جمهور الفقهاء على غيرها من المسائل في الموضوع الواحد، ومثاله تقديم باب ما ينجس الماء الذي تضمن حديث القلتين لأنه الأصل عند الجمهور في مسألة نجاسة الماء المخالط، وباب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً لتقديم عامة أهل العلم الوضوء ثلاثاً على ما دون ذلك.

الحالة الرابعة: إفراد أبواب لمسائل متفرقة بذيل الموضوع العام، تتعلق بأبواب سابقة لما يترتب على إفرادها من فوائد يتعسر إدراجها في ثنايا ما سبقها من أبواب. ومثاله أبواب أعضاء الوضوء حيث أفردتها بأبواب مستقلة بعد ذكر صفة وضوء النبي ﷺ -

الحالة الخامسة: يبدأ أبواب الموضوع الرئيس بالباب الذي يبين من خلاله حكم مشروعيته كما هو الحال في باب السواك، وباب فرض الوضوء، وباب المسح على الخفين.

الحالة السادسة: تأخير الباب القاصر عن الاحتجاج لما يعتريه من علل عن الباب الذي يعضده في الظاهر للإشارة إلى ضعفه وقصوره في الاحتجاج، مثل باب البول في الماء الراكد، وباب الوضوء بسؤر الكلب، وباب الوضوء بفضل وضوء المرأة.

مخطط النسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة والوضوء .

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا لإكمال البحث, وقد توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

أشار السؤال الأول إلى مفهوم النسق البنائي

وكانت النتيجة الآتية:

النسق البنائي: هو النظام الذي يضم أجزاء المكون بعضها إلى بعض على جهة الثبوت بروابط منتظمة مطردة، تسهم في فهم دلالات النصوص، ومعرفة دورها الوظيفي.

أشار السؤال الثاني إلى علاقة النسق البنائي بالمناسبة.

وكانت النتيجة الآتية:

أن ثمة شبهة بين النسق والمناسبة من حيث إن كلاً منهما يشكل وحدة ربط واتصال بين مكونات البناء، لكن الفرق بينهما أن المناسبة تكون أداة ربط بين شيئين أو مكونين، بينما النسق يكون أداة ربط بين متعدد، أي: بين عدة أشياء أو مكونات.

أشار السؤال الثالث إلى صور النسق البنائي

وكانت النتيجة الآتية:

للسق أربع صور هي:

الأولى: النسق العام ويكون باتصال مجموعة قضايا أو موضوعات بعضها ببعض بحيث يتصل السابق منها باللاحق، فتغدو كسلسلة مترابطة، وهذه الصورة تشارك المناسبة من حيث إن كل قضية تتناسب مع التي قبلها والتي بعدها، فهي من هذا الوجه مجموعة مناسبات، وتسمى نسقاً لأن مجموع القضايا قد انتظمت وترتبت واتصلت كالسلسلة.

الثانية: النسق الناظم هو الرابط الذي ينظم مجموعة القضايا المتسلسلة برابط ما، يعمل على ترتيبها فتُنظَّم كما ينظم العقد، وقد يكون الرابط زمنياً، أو منطقيًا، أو شرعياً، أو غير ذلك، وهو غير الموضوع الرئيس الذي يعرف بالوحدة الموضوعية، وقد يكون في النسق العام عدة أنساق ناظمة، ويساعد النسق الناظم على انتظام النسق العام، ومن خلاله يتم ترتيب القضايا من حيث التقديم والتأخير.

الثالثة: النسق المطرد ويتمثل باطراد قضية أو مجموعة قضايا على نمط ما أينما وجدت في البناء المعرفي، ولا تتخلف صورتها إلا في القليل النادر.

الرابعة: النسق الكلي الذي يتصف بالكلية والشمول ويجمع أنساقاً فرعية لموضوعات عدة ويرد أولها على آخرها مشكلاً وحدة نسقية واحدة، فهو نسق يجمع كل ما في الكتاب من أنساق ضمن عملية ما، يشكل منها نسقاً واحداً، وهذه الصورة لا تدخل في مجال البحث.

أشار السؤال الرابع إلى النسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة في سنن أبي داود وكانت النتيجة الآتي:

لقد اعتنى أبو داود بالنسق البنائي لأبواب قضاء الحاجة، فقد اتصل كل باب بما يليه بمناسبات ظاهرة تجلّى من خلالها النسق العام للأبواب، وقد نظم الأبواب على نسق زمني شرعي جبلي، كما ظهرت حالات تصلح أن تكون نسقاً مطرداً كترتيب أبواب مختلف الحديث، حيث يقدم المنسوخ ويؤخر الناسخ ويقدم العام ويؤخر المخصص.

أشار السؤال الخامس إلى النسق البنائي لأبواب الوضوء في سنن أبي داود وكانت النتيجة الآتي:

لقد تجلّت عناية أبي داود بالنسق العام لأبواب الوضوء إذ نظمها نظماً دقيقاً رغم كثرتها، تجلّت من خلالها الروابط بين الموضوعات الرئيسة لأبواب الوضوء، وبين أبواب الموضوع الواحد، مما أسهم في بروز النسق العام، حيث بنى النسق العام على أربعة أنساق ناظمة: نسق موضوعي زمني، نسق من خلاله الموضوعات الرئيسة لأبواب الوضوء، ونسق نوع المخالط نظم من خلاله أبواب المياه، ونسق شرعي زمني نظم به أبواب صفة الوضوء، ونسق فعل اختياري وغير اختياري نظم به أبواب نواقض الوضوء، وقد اطردت أربع حالات للنسق المطرد في أبواب قضاء الحاجة وأبواب الوضوء، كحالة ترتيب أبواب مختلف الحديث، كما ظهر حالتان تصلحان نسقاً مطرداً، وهما:

الحالة الأولى: يبدأ أبواب الموضوع الرئيس بالباب الذي يبين من خلاله حكم مشروعته، كما هو الحال في باب السواك، وباب فرض الوضوء، وباب المسح على الخفين.

الحالة الثانية: تأخير الباب القاصر عن الاحتجاج، لما يعتريه من علل عن الباب الذي يعضده في الظاهر؛ للإشارة إلى ضعفه وقصوره في الاحتجاج، مثل باب البول في الماء الراكد.

التوصيات: بعد انتهاء البحث، يوصي الباحثان بالآتي:

1- استكمال دراسة سنن أبي داود لمعرفة النسق البنائي لأبواب الكتاب.

2- دراسة كتب السنة الأخرى من الكتب الستة لمعرفة النسق البنائي لأبوابها.

3- دراسة مقارنة بين النسق البنائي لأبواب الكتب الستة.

- 4- دراسة النسق البنائي لأحاديث أبواب سنن أبي داود.
- 5- دراسة النسق البنائي لأحاديث أبواب الكتب الستة.
- 6- دراسة مقارنة بين النسق البنائي لأحاديث أبواب الكتب الستة.
- 7- دراسة للوقوف على أثر النسق البنائي في الحكم على الحديث.

المصادر والمراجع

- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العباسي. (1409هـ). *المصنف في الأحاديث والآثار*. تحقيق: كمال الحوت. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري. (1399هـ - 1979م). *النهاية في غريب الحديث والآثار*. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي. (د. ط.). بيروت: المكتبة العلمية.
- الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد. (1987م). *جمهرة اللغة*. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.
- الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض. ط1. بيروت: إحياء التراث العربي.
- الآمدي، علي بن محمد بن سالم التغلبي. (1424 هـ - 2004م). *أبكار الأفكار في أصول الدين*. تحقيق: أحمد محمد المهدي. ط2. القاهرة: دار الكتب والوثائق.
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف الأندلسي، (1332 هـ)، *المنتقى شرح الموطأ*. ط2. مصر: مطبعة السعادة
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي. (1403هـ - 1983م). *شرح السنة*. تحقيق: شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي.
- أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكوفي. (1419هـ - 1998م). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*. تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي. (1984م). *نظم الدرر في تناسب الآيات والسور*. (د. ط.). القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
- ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني. (1412هـ). *شرح العمد في الفقه - كتاب الطهارة*. تحقيق: سعود بن صالح العطيشان. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. (1407هـ / 1987م). *الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التيمي. (1408هـ - 1988م). *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*. ترتيب ابن بلبان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني. (1379هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. (د. ط.). عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن باز. بيروت: دار المعرفة.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم. (1351هـ - 1932م). *معالم السنن*. تحقيق: محمد راغب الطباخ. ط1. حلب: المطبعة العلمية.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (1405هـ). *رسالة أبي داود إلى أهل مكة*. تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ. ط3. بيروت: المكتب الإسلامي.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (1420هـ-1999م). *السنن*، اعتنى به: فريق بيت الأفكار. ط1. الرياض: بيت الأفكار الدولية.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث. (1420 هـ - 1999 م). *مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود*. تحقيق: طارق بن عوض الله. ط1. مصر: مكتبة ابن تيمية.
- ابن رسلان، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي المقدسي. (1437هـ - 2016م). *شرح سنن أبي داود*. تحقيق: خالد الرباط، وآخرين. ط1. الفيوم: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. (د. ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة من المحققين. (د. ط.). (د. م). دار الهداية.
- أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ولي الدين ابن العراقي. (1440هـ-2019م). *التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود*. تحقيق: عبد العاطي الشرقاوي، وآخرين. ط1. مصر: علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية.
- السبكي، محمود محمد خطاب. (1351هـ). *الفنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود*. تحقيق: أمين خطاب (من بعد الجز 6). ط1. القاهرة: مطبعة الاستقامة.
- السهارنفوري، خليل أحمد. (1421هـ-2000م). *بذل المجهود في حل سنن أبي داود*. اعتنى به وعلق عليه: تقي الدين الندوي. ط1. الهند: مركز أبي الحسن الندوي للبحوث.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي. (1421هـ-2000م). *المحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي. (1408هـ-1988م). *ناسخ الحديث ومنسوخه*. تحقق: سمير بن أمين الزهيري. ط1. الزرقاء: مكتبة المنار.
- الشوكاني، محمد بن علي. (1413هـ/1993م). *نيل الأوطار*. تحقيق: عصام الدين الصباطي. ط1. مصر: دار الحديث.
- العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق. (1388هـ-1968م). *عون المعبود شرح سنن أبي داود*. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. ط2. المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
- العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق. (1414هـ). *غاية المقصود في شرح سنن أبي داود*. (د. ط.). كراتشي: المجمع العلمي، فيصل آباد، حديث اكادمي.
- ابن العربي، أبو بكر المالكي. (1418هـ-1997م). *عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي*. تحقيق: جمال مرعشلي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- عياض، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، القاضي. (1333هـ-1978م). *مشارك الأنوار على صحاح الآثار*. (د. ط.). تونس: المكتبة العتيقة، مصر: دار التراث.
- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى. (1420هـ-1999م). *شرح سنن أبي داود*. تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفى. *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. (د. ط.). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين. (1424هـ - 2003م). *معجم ديوان الأدب*. تحقيق: دكتور أحمد مختار. (د. ط.). القاهرة: دار الشعب.
- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. (1399هـ - 1979م). *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. (د. ط.). دمشق: دار الفكر.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري. (د. ت.). *العين*، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، (د. ط.). (د. م.): دار الهلال.
- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي. (1424هـ - 2003م). *الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق*. تحقيق: عمر حسن القيام. ط1. عمان: مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم. (1417هـ - 1996م). *المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم*. تحقيق: محيي الدين ديب مستو وآخرين. ط1. دمشق: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.
- ابن القطاع، علي بن جعفر بن علي السعدي، المعروف بابن القطّاع الصقلي. (1403هـ - 1983م). *الأفعال*. ط1. بيروت: عالم الكتب.
- الكنكوهي، رشيد أحمد. (1395هـ). *الكوكب الدرّي على جامع الترمذي*. جمعها ورتبها: محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي. تحقيق: محمد زكريا بن محمد الكاندهلوي. (د. ط.). الهند: مطبعة ندوة العلماء.
- كريزويل، إديث. (1993م). *عصر النبوية*. ترجمة جابر عصفور. ط1. الكويت: دار سعادة الصباح. (سنة العمل الأصلي 1980).
- لاند، اندريه. (2001). *موسوعة لاند الفلسفية*. تعريب: خليل أحمد. ط1. بيروت باريس: عويدات. (سنة نشر العمل الأصلي 1993).
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (1430هـ - 2009م). *السنن*. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين. ط1. بيروت: دار الرسالة العالمية الطبعة.
- المباركفوري، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام. (1404هـ، 1984م). *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*. ط3. الهند: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية.
- مُسلم، مصطفى مُسلم محمد، (1421هـ / 2000م). *مباحث في التفسير الموضوعي*. ط3. دمشق: دار القلم.
- نُكّري، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمّد. (1421هـ / 2000م). *جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*. عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحّص. ط1. بيروت: الكتب العلمية.
- النووي، محي الدين يحيى بن شرف. (1428هـ / 2007م). *الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني*. تحقيق: مشهور حسن. ط1. عمان: الدار الأثرية.

- النووي، محيي الدين بن شرف. (1412هـ / 1991م). *روضة الطالبين وعمدة المفتين*. تحقيق: زهير الشاويش. ط3. بيروت - عمان: المكتب الإسلامي.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1408). *تحريير ألفاظ التنبيه*. تحقيق: عبد الغني الدقر. ط1. دمشق: دار القلم.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (1392هـ). *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*. (ط2). **بيروت**: دار إحياء التراث العربي.

References

- This document observes the LC (Library of Congress) romanization system.
 - IC with dates stands for “Islamic Calendar”.
 - The definite article “Al-“ is disregarded in alphabetizing the references.
- Abū Dāwūd. (1999). *Al-Sūnan* (in Arabic). Riyadh: Bait Al-Afkār Al-Dawlīyah.
- Al-‘Ainī, M. A. (n.d.). *‘Umdat Al-Qārī Sharḥ Ṣaḥīḥ Al-Būkhārī* (in Arabic). Beirut: Dār ‘Iḥyā’ Al-Tūrāth Al-‘Arabī.
- ‘Āṭār, A. A. (Ed.). (1987). *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj Al-Lūghah Wa Ṣiḥāḥ Al-‘Arabīyah* (4th ed.) (in Arabic). Beirut: Dār Al-‘Lm Lilmalāyīn.
- ‘Awaḍ Allāh, Tāriq (Ed.). (1999). *Masā’il Al-‘Imām ‘Aḥmad Riwāyat Abī Dāwūd* (in Arabic). Egypt: Maktabat Ibn Taymīyah.
- ‘Awaḍ, M. (Ed.). (2001). *Taḥdhīb Al-Lūghah* (in Arabic). Beirut: ‘Ḥyā’ Al-Tūrāth Al-‘Arabī.
- Al-‘Āzīm Ābādī, M. S. (1414IC). *Ghāyat Al-Maqṣūd Sharḥ Sūnan Abī Dāwūd* (in Arabic). Karachi: Al-Majma‘ Al-‘Lmī.
- Ba‘labakī, R. M. (Ed.). (1987). *Jamharat Al-Lūghah* (in Arabic). Beirut: Dār Al-‘Lm Lilmalāyīn.
- Al-Bīqā‘ī, I. (1984). *Naẓm Al-Dūrar Fī Tanāsūb Al-‘Āyāt Wal Sūwar* (in Arabic). Cairo: Dār Al-Kītāb Al-Islāmī.
- Darwīsh, Adnān & Al-Maṣrī, M. (Eds.). (1998). *Al-Kulīyāt: Mu‘jam Fīl Muṣṭalahāt Wal Fūrūq Al-Lūghawīyah* (2nd ed.) (in Arabic). Beirut: Al-Rīsālah Publishers.
- Al-Dīqir, A. (Ed.). (1408IC). *Taḥrīr ‘Alfāz Al-Tanbīh* (in Arabic). Damascus: Dār Al-Qalam.
- Hārūn, A. M. (Ed.). (1979). *Mū‘jam Maqāyīs Al-Lūghah* (in Arabic). Damascus: Dār Al-Fikr.
- Ḥasan, M. (Ed.). (2007). *Al-‘Ijāz Fī Sharḥ Sūnan Abī Dāwūd Al-Sajistānī* (in Arabic). Amman: Al-Dār Al-‘Atharīyah.
- Hindāwī, A. (Ed.). (2000). *Al-Mūḥkam Wal Mūḥīṭ Al-‘Zam* (in Arabic). Beirut: Dār Al-Kūtūb Al-‘Lmīyah.
- Al-Ḥout, Kamāl (Ed.). (1409IC). *Al-Muṣannaf Fī Al-‘Aḥādīth Wal Āthār* (in Arabic). Riyadh: Al-Rushd Publishers.
- Ibn Al-Qaṭṭā‘ Al-Ṣiqillī. (1983). *Al-‘Af‘āl* (in Arabic). Beirut: ‘Ālam Al-Kūtūb.
- Al-Kāndahlawī, M. M. (Ed.). (1395IC). *Al-Kawkab Al-Dūrrī ‘La Jāmi‘ Al-Tirmidhī* (in Arabic). India: Nadwat Al-‘Ulamā’.
- Khaṭāb, A. (Ed.). (1351IC). *Al-Manhal Al-‘Adhb Al-Mawrūd Sharḥ Sūnan Abī Dāwūd* (in Arabic). Cairo: Al-Istiḳām Press.
- Al-Khaṭīb, M. & Ibn Bāz, A. (Eds.). (1379IC). *Faṭḥ Al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ Al-Būkhārī* (in Arabic). Beirut: Dār Al-Ma‘rifah.
- Kurzweil, E. (1993). *The Age of Structuralism: From Levi-Strauss to Foucault* (J. Aṣḥūr, Trans.). New York: Columbia University Press. (Original work published 1980)
- Lalande, A. (2001). *Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie* (K. Ahmad, Trans.). Paris: Presses Universitaires de France. (Original work published 1993)
- Al-Mahdī, A. M. (Ed.). (2004). *Abkār Al-‘Afkār Fī ‘Uṣūl Al-Dīn* (2nd ed.) (in Arabic). Cairo: Dār Al-Kūtūb Wal Wathā‘q.
- Al-Makhzūmī, M. & Al-Sāmīrā‘ī, I. (Eds.). (n.d.). *Al-‘Ayn* (in Arabic). Dār Al-Hilāl.

- Mar'ashlī, Jamāl (Ed.). (1997). *Ārīḍat Al-Aḥwadhī Bisharḥ Ṣaḥīḥ Al-Tirmidhī* (in Arabic). Beirut: Dār Al-kūtūb Al-'Ilmīyah.
- Al-Maṣrī, K. I. (Ed.). (1999). *Sharḥ Sūnan Abī Dāwūd* (in Arabic). Riyadh: Maktabat Al-Rūshd.
- Mīstū, M. D., Al-Ssaīd, A. M., Bdaiwī, Y. A. & Bazzāl, M. I. (Eds.). (1996). *Al-Mūfḥim Limā 'ūshkil Min Talkhīṣ Kitāb Mūsīm* (in Arabic). Damascus: Dār Ibn Kathīr.
- Al-Mūbārakfūrī, 'Ubaīdullāh M. (1984). *Mar'āt Al-Mafātīḥ Sharḥ Mishkāṭ Al-Maṣābīḥ* (in Arabic) (3rd ed.). India: Al-Jāi'ah Al-Salafīyah.
- Mūkhṭār, A. (Ed.). (2003). *Mū'jam Dīwān Al-'Adab* (in Arabic). Cairo: Dār Al-Sha'b.
- Mūsīm, M. M. M. (2000). *Mabāḥith Fīl Taḥṣīr Al-Mawḍū'ī* (3rd ed.) (in Arabic). Damascus: Dār Al-Qalam.
- Al-Nadawī, T. (Ed.). (2000). *Badhl Al-Mjhūd Fī Ḥal Sūnan Abī Dāwūd* (in Arabic). India: Abū Al-Hasan Al-Nadawī Center for Research.
- Al-Nawawī, M. Y. (1392IC). *Al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Mūsīm Ibn Al-Ḥajjāj* (2nd ed.) (in Arabic). Beirut: Dār 'Hyā' Al-Tūrāth Al-Arabī.
- Nūkarī, A. A. (2000). *Dūstūr Al-'Ulamā' Aw Jāmi' Al-'Ulūm Fī 'Iṣṭilāḥāt Al-Fūnūn* (H. H. Faḥṣ, Trans.). Beirut: Al-Kūtūb Al-'Ilmīyah. (Original work published in Persian)
- Al-Qāḍī 'Iyād (1978). *Mashāriq Al-Anwār 'La Ṣiḥāḥ Al-Āthār* (in Arabic). Tunis: Al-Maktabah Al-'Atīqah.
- Al-Qiyyām, 'ū. H. (Ed.). (2003). *Al-Fūrūq* (in Arabic). Amman: Mū'ssasat Al-Risālah.
- Al-Rabbāt, K. (Ed.). (2016). *Sharḥ Sūnan Abī Dāwūd* (in Arabic). Al-Faiyūm: Dār Al-Falāḥ.
- Al-'Rna'ūt, S. (Ed.). (1988). *Al-'Iḥsān Fī Taqrīb Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān* (in Arabic). Beirut: Mū'ssasat Al-Risālah.
- Al-'Rna'ūt, S., Mūrshid, A., Qūrrah Billī, M. K. & Ḥirzullāh, A. (Eds.). (2009). *Al-Sūnan* (in Arabic). Beirut: Dār Al-Risālah Al-'Ālamīyah.
- Al-'Rna'ūt, S. & Al-Shāwīsh, M. Z. (Eds.). (1983). *Sharḥ Al-Sūnnah* (2nd ed.) (in Arabic). Beirut: Al-Maktab Al-Islāmī.
- Al-Ṣabbāgh, M. L. (Ed.). (1405IC). *Risālat Abī Dāwūd 'Ila Ahl Makkah* (in Arabic). Beirut: Al-Maktab Al-Islāmī.
- Al-Sharqāwī, A., Shawqī, 'A. & Bakr, W. M. (Eds.). (2019). *Al-Tawasūt Al-Mahmūd Fī Sharḥ Sūnan Abī Dāwūd* (in Arabic). Egypt: 'Lm Li'hyā' Al-Tūrāth.
- Al-Shāwīsh, Z. (Ed.). (1991). *Rawḍat Al-Ṭālibīn Wa 'Umdat Al-Mūftīn* (3rd ed.) (in Arabic). Amman: Al-Maktab Al-Islāmī.
- Al-Ṣūbātī, I. (Ed.). (1993). *Nayl Al-Awtār* (in Arabic). Egypt: Dār Al-Ḥadīth.
- Al-Ṭabbākh, M. R. (Ed.). (1932). *Ma'ālim Al-Sūnan* (in Arabic). Aleppo: Al-'Lmīyah Press.
- Al-'Uṭayshān, S. Ṣ. (Ed.). (1412IC). *Sharḥ Al-'Umdah Fīl Fiqh: Kitāb Al-Ṭahārah* (in Arabic). Riyadh: Al-'Baykān.
- 'Uthmān, A. M. (Ed.). (1968). *'Awn Al-Ma'būd Sharḥ Sūnan Abī Dāwūd* (2nd ed.) (in Arabic). Al-Madīnah Al-Mūnawarah: Al-Maktabah Al-Salafīyah.
- Al-Zāwī, T. & Al-Ṭanāḥī, M. M. (Eds.). (1979). *Al-Nīhāya Fī Gharīb Al-Ḥadīth Wal 'Athar* (in Arabic). Beirut: Al-Maktabah Al-'Lmīyah.
- Al-Zūbaydī (n.d.). *Tāj Al-'Ārūs Fī Jawāhir Al-Qāmūs* (in Arabic). Dār Al-Hidāyah.
- Al-Zūhairī, S. A. (Ed.). (1988). *Nāsikhū Al-Ḥadīth Wa Mansūkhūh* (in Arabic). Al-Zarqā: Maktabat Al-Manār.